جامعه عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة **التخصص : تدقيق و مراقبة التسيير**

دور محافظ الحسابات في المراجعة المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات

مقدمة من طرف الطالبتان:

بن علي إكرام

بن عوالي خديجة

إشراف الأستاذ : د. بوزيان العجال

لجنة المناقشة

مقراد عبدالله	محاضر "ب"	رئيسا
بوزيان العجال	محاضر "أ"	مقررا
مقيدش فاطمة الزهراء	محاضر ة"ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسول الله

أولا نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الفاضل بوزيان العجال الذي أشرف على توجيهنا وارشادنا،

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر إلى كل من ساهم

في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

ونشكر أيضا مكتب محافظ الحسابات محمد تكارلي

ونشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لإثراء هذا العمل

وأخيرا نشكر بصفة عامة كلية العلوم المالية والمحاسبية

النجاح هو ثمرة مجهود، وبنجاحنا نثبت ذاتنا.

إهداء

الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة وأعاننا على هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال عز وجل:" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا".....

إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله وأطال في عمرهما

أبي الذي وهب لي الصلاح والثبات الذي أحاطني برعايته ودعمه لي والذي هو رمز الصبر والاجتهاد والتحدي للوصول إلى هذا النجاح أطال الله في عمره

أمي التي علمتني الصبر والاجتهاد والتحدي للوصول إلى هذا النجاح ودعمها لي في جميع الأوقات و دعائها الذي زادني قوة أمي هي رمز المحبة والاعتزاز حفظها الله.

إلى أحلى هدية منحها الله لي أخي "حمزة " شفاه الله وأطال في عمره

إلى صديقة دربي وإلى من شاركتني هذا الجهد "خديجة"

وإلى من دعمني ولو بكلمة تشجيع...حفظكم الله.

إكرام

إهداء

نشكر الله عز وجل الذي أمدنا بالقوة والعزيمة والصبر لإتمام هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تعبا من أجلي وذاقا من الزمان لسعادتي

إلى أمي الغالية والحنونة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من تقاسمت معه الحياة بحلوها ومرها والذي حملنا رحم واحد

إلى أخي (عبد القادر فوزي) العزيز والغالي حفظه الله لي وأطال في عمره

تخرج من قلبي ليست كالكلمات تتصاعد في عالم وردي

وتسبح كالنسمات إلى أولئك الذي يشكلون جزء جميلا من حياتي

رفقتي في العمل إكرام

إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل

خديجة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء.	
شكر وتقدير.	
فهرس المحتويات.	
قائمة الأشكال والجداول.	
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول: مدخل إلى مهنة محافظ الحسابات	08
المبحث الأول: مفاهيم عامة خاصة بمهنة محافظ الحسابات	09
المطلب الأول: نشأة مهنة محافظ الحسابات	09
المطلب الثاني:مفهوم وتعريف مهنة محافظ الحسابات	11
المبحث الثاني: الإطار العام والقانوني لمنظم المهنة في الجزائر ومراحل قيامها	13
المطلب الأول: الامتثال القانوني لمحافظ الحسابات وفق التشريعات المنظمة للمهنة	13
المطلب الثاني:المسار العملي لعملية المراجعة	17
المطلب الثالث:مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات	24
الفصل الثاني: حاجة المؤسسة الاقتصادية للمراجعة المالية	31
المبحث الأول: الاطار المفاهيم للقوائم المالية	32
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	33
المطلب الثاني: احتياجات ومستخدمي القوائم المالية وأهدافها	35
المطلب الثالث: خصائص القوائم المالية	39
المبحث الثاني: محافظ الحسابات ودوره في المراجعة المالية	41
المطلب الأول: أنواع القوائم المالية	41
المطلب الثاني:العلاقة بين محافظ الحسابات ومراجعة الحسابات	45
المطلب الثالث: الفائدة من مراجعة القوائم المالية	46
المطلب الرابع: عوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية	47
الفصل الثالث: دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات	53
المبحث الأول:تقديم مكتب محافظ الحسابات	54
المطلب الأول:تعريف مكتب محافظ الحسابات	54
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات	54
المبحث الثاني:الاجراءات التي يقوم بها مكتب محافظ الحسابات	55

المطلب الأول:الخدمات التي يقدمها محافظ الحسابات	55
المطلب الثاني:اعداد تقرير مكتب محافظ الحسابات	56
خاتمة عامة	63

قائمة الأشكال والجداول

أولا: قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عرض ملخص لمستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم	38
02	مجاميع الإدارة المالية الرئيسية اعتبارًا من 2019/09/30	61
03	الوضع المالي اعتباراً من 2019/09/30	62

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات	54

المقدمة العامة

تزايدت حاجة المؤسسات إلى فرض نظام رقابة على عملياتها المالية بعد كبر حجمها وتوسع نشاطاتها، فأصبحت تسعى نحو الشفافية والإفصاح لأن العديد من الجهات لها مصلحة تعتمد بشكل كبير بقراراتها على ماتنشره من معلومات، ومما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل المعلومات والبيانات الواردة في القوائم المالية مضللة، وذلك لعدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، مما يؤدي لفقدان الثقة في هذه المعلومات، وتأكيد على أهمية الإفصاح والشفافية المحاسبية من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، أصبح من الضروري وضع تشريعات منظمة لهذا خاصة المشرع الجزائري، فقد سن ترسانة قوية من القوانين والأنظمة التي تسهر على حماية الجانب المالي والمحاسبي ومن بينها فرض نظام رقابة خارجية محايدة وعادلة تعتبر كهيئة رقابية مستقلة بذاتها تسهر على تنظيم الجانب المالي، ومن هنا ظهرت فكرة محافظ الحسابات كهيئة رقابية مكلفة برقابة العمليات المحاسبية وتقيم وضعيتها المالية، فهو يعتبر نوع من أنواع الرقابة الخارجية والتي تعد إلزامية بقوة القانون.

باعتبار أن مهنة محافظ الحسابات مرتبطة بالنزاهة والمصداقية استنادا لرأي المراقب المالي الذي يثبت مدى صحة ومصداقية القوائم المالية فقد حمله المشرع جملة من المسؤوليات المنصبة على عاتقه في حالة إخلاله لالتزاماتهن مما يلزم عليه الارتقاء بأدائه إلى أعلى مستوى ممكن.

بناءا على ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية لموضوعنا كالآتي:

فيما يكمن دور محافظ الحسابات في المراجعة المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

وحتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سالفة الذكر، سنحاول تقسيمها إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ماهي القوانين المنظمة لمهنة محافظ الحسابات؟
- ماهي أهم المراحل التي مرت بها مهنة محافظة الحسابات وفقا للتشريعات والقوانين؟
- ما هو مفهوم القوائم المالية وأهدافها؟
- فيما تكمن العلاقة بين محافظ الحسابات ومراجعة الحسابات؟

أولا: فرضيات الدراسة

بناءا على ما سبق ومن أجل تأكيد أو نفي أو حتى الإجابة على التساؤلات المطروحة سلفا، يمكننا طرح بعض الفرضيات المساعدة في تحليل موضوع الدراسة وذلك كما يلي:

- تحكم مهنة محافظ الحسابات مجموعة من القوانين والأنظمة التي سنها التشريع الجزائري لتنظيم مهنة المراجعة؛
- لقد مرت مهنة محافظة الحسابات في الجزائر بعدة مراحل فرضتها التغيرات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية؛

- القوائم المالية هي وسيلة لنقل الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتهدف لتقديم المعلومات الكافية للمستخدمين لاستخدمها في عملية اتخاذ القرار؛
- تكمن العلاقة بين محافظ الحسابات وعملية المراجعة في كونه هيئة مراقبة للقوائم المالية وذلك لتأكيد صدقها وشفافيتها.

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على مهنة محافظ الحسابات **و**توضيح الدور الذي يؤديه في زيادة الثقة في عملية مراجعة القوائم المالية، إذ تكمن أهميته في الخدامات التي تؤديها الأطراف ذات الصلة منها لمساهمين، الإدارة، العمال والمؤسسات المالية، فهو يخدم الاقتصاد بصفة عامة وهذا بالكشف عن حالات الإسراف أو التلاعب والغش بحيث يضمن شفافية التسيير، بالإضافة لقلة الدراسات التي اهتمت بدور المراجعة المالية، لذلك تساعد هذه الدراسة في تشجيع الباحثين على إجراء دراسة أكثر عمقا لتوصل إلى نتائج أكثر دقة

ثالثا: أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة أهداف أهمها:

- التعريف بمهنة محافظة الحسابات؛
- التعرف على القوائم المالية؛
- معرفة أهم المراحل التي مرت بها مهنة محافظ الحسابات في الجزائر والآثار المترتبة عن هذه التطورات على جودة المراجعة.
- توضيح دور الفعال الذي يلعبه محافظ الحسابات في عملية المراجعة المالية لحسابات المؤسسة الاقتصادية لتعزيز موثوقية القوائم المالية؛

ونطمح في الأخير إلى إضافة لبنة جديدة تضاف إلى مجموعة البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع، كما نأمل أن يكون خطوة لغيرنا من الباحثين لإجراء المزيد من البحوث حول النقاط والمسائل التي لم نتعرض لها في هذا البحث.

رابعا: حدود البحث

وتشتمل هذه الدراسة على حدود مكانية وزمنية يمكن حصرها فيما يلي:

- **حدود زمانية:** نظرا لارتباط الموضوع بمراحل تطورات محافظة الحسابات، فإن الإطار الزمني ارتكز على عدة مراحل زمنية بداية بمرحلة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

- **حدود مكانية:** نظرا لارتباط لموضوع بمراحل تطورات محافظة الحسابات في الجزائر، كان لزاما علينا التطرق إلى الموضوع في بيئة الممارسة العملية الجزائرية من خلال دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات بولاية مستغانم.

خامسا: المنهج المتبع

بالنظر لطبيعة موضوع الدراسة وبغية الوصول إلى كافة تطلعاتها ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفيالتاريخي وذلك من خلال إبراز ودراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة وهذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم القيام بدراسة حالة على مستوى مكتب محافظ الحسابات وذلك لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

سادسا: دوافع اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع بناءا على عدة أسباب نبينها فيما يلي:

- الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة والمالية؛
- اعتبار موضوع البحث يخدم التخصص؛
- محاولة معرفة مدى تأثير أهم التغييرات على عملية المراجعة؛

أما الدوافع الشخصية فهو الميل الذاتي لدراسة كل ما يتعلق بالمراجعة والسعي للحصول على خبرات في هذا المجال.

سابعا: الدراسات السابقة

تم الاستعانة والاستفادة من بعض الدراسات السابقة منها:

الدراسة الأولى: مسلي سمية، فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية-دراسة ميدانية لعينة من مكاتب محافظي الحسابات لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

هدفت هذا الدراسة إلى معرفة مدى فعالية محافظ الحسابات في إضفاء الثقة وتعزيز القوائم المالية التي تعبر على المركز المالي للمؤسسة، إذ أوجب المشرع الجزائري على تعيين محافظ الحسابات كممثل قانوني محاسبي مستقل وذلك من أجل العمل على إثبات شرعية وصدق المعلومات المحاسبية، حيث استخدم المنهج الوصفي في معالجة هذا الموضوع وذلك بهدف التوصل إلى إجابات ونتائج منطقية، حيث أعتمد في الجانب التطبيقي على الاستبانة التي تم توزيعها على عينة من مكاتب محافظي الحسابات وتم تحليل نتائجها من خلال برنامج التحليل الاحصائي وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة للموضوع. حيث تم التوصل إلى أن محافظ الحسابات لديه الكفاءة المهنية والاستقلالية التي تمكنه من إبداء رأي فني محايد حول موثوقية القوائم المالية، القوانين المنصوص عليها تساهم بشكل كبير في ضبط عمل محافظ الحسابات من أجل الوصول إلى الحقائق الصحيحة، واقترح البحث دعم استقلالية محافظ الحسابات من خلال الهيئات المهنية المستقلة، على محافظي الحسابات بذل العناية المهنية الواجبة من أجل الوصول إلى إبداء الرأي

الفني المحايد، بالإضافة إلى الهيئة المنظمة للمهنة بالجزائر إذ عليها أن تتولى عناية كافية في مراقبة جودة التقارير وطريقة عمل المراجعين عن طريق تفعيل لجان الجودة المستحدثة.

الدراسة الثانية:آية غضابنة، دور محافظ الحسابات الجزائري في تعزيز انتظام ومصداقية المعلومة المالية-دراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات قسنطينة-، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، امعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021. يهدف البحث إلى ابراز دور محافظ الحسابات الجزائري في مهمته الكلاسيكية، وذلك من خلال تكريس انتظام ومصداقية القوائم المالية، وذلك من أجل جعل المعلومة المالية مرآة عاكسة لواقع نشاط المؤسسة، لذلك تم اختيار تنظيم ثلة من المقابلات مع مدقق خارجي، حيث استخدم المنهج الوصفي إضافة للأسلوب التحليل كونه أكثر المناهج استخداما من خلال وصف مهنة محافظ الحسابات ومخرجات النظام المحاسبي وكذا الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تعزيز انتظام ومصداقية القوائم المالية، واستخدم في الجانب التطبيقي منهج دراسة حالة من أجل اسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري وذلك بإجراء تربص في مكتب محافظ الحسابات. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج حيث يعتبر دور محافظ الحسابات محوريا للإقرار من خلو القوائم المالية من أي أخطاء، مغالطات أو تعاملات مشبوهة، والتي يمكن أن يكون لها لأثر البالغ على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، حيث أوصى البحث بضرورة الالتزام من قبل محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني وآداب وسلوكيات المهنة، لتكون أساسا يتم الاسترشاد به عند إتمام عملية المراجعة مما يؤثر على جودة المعلومة المحاسبية.

الدراسة الثالثة: عبدون زهيرة، دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية- دراسة حالة لتقرير محافظ الحسابات-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018.تهدف هذه الدراسة إلى ابراز اسهامات محافظي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، وذلك من خلال الدور المحوري والفعال الذي يلعبه محافظي الحسابات ويظهر دوره من خلال المهام الموكل إليه والدور الذي يلعبه في إضفاء المصداقية على المعلومات المالية، التي تنشرها المؤسسات وذلك من خلال تقريره الذي يبدي فيه رأيه الفني المحايد على صحة وصدق وانتظامية الحسابات السنوية ومدى شفافيتها وصدقها في التعبير عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

خلصت الدراسة إلى أن محافظي الحسابات له دور فعال في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية، وذلك من خلال المصادقة على صدق وشرعية الحسابات، بذلك يبرز الدور الذي يقوم به محافظي الحسابات في الإفصاح والشفافية في القوائم المالية. وفي ضوء النتائج السابقة تم تقديم مجموعة توصيات أهمها ضرورة تدعيم استقلال محافظ الحسابات لتعزيز الثقة والمصداقية في القوائم المالية للمراجعة، وذلك من قبل المنظمات المهنية والهيئات المشرفة على المراجعة من خلال التحديد الواضح للدور الذي تقوم به المنظمات المهنية ووضع الإجراءات اللازمة لتفادي تأثير أداء الخدمات غير المراجعة على استقلال محافظي الحسابات.

ثامنا: تقسيم الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم هذا البحث لثلاث فصول وذلك كما يلي:

الفصل الأول تحت "**عنوان مدخل لمهام محافظ الحسابات**" تم تقسم هذا الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول تم التعرف على نشأة ومفهوم مهنة محافظ الحسابات، وفي المبحث الثاني تم التعرف على المسار العملي لعملية المراجعة، مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات، وأهم القوانين المنظمة لهذه المهنة.

أما الفصل الثاني المعنون ب"**حاجة المؤسسة الاقتصادية للمراجعة المالية**" قسم هو الأخر إلى مبحثين حيث تم التطرق في عناصره إلى مفهوم القوائم المالية، أهميتها، مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتعرفنا على أنواع القوائم المالية والعلاقة بين محافظ الحسابات.

أما الفصل الثالث فهو دراسة تطبيقية للموضوعحيث تم دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات محمد تكارلي.

وفي الأخير خاتمة تلخص كل ما جاء في هذا البحث وعرض للنتائج المتوصل إليها بالإضافة للتوصيات المقترحة

كحلول لأهم المشاكل التي يتعرض لها محافظ الحسابات

الفصل الأول

مدخل لمهام محافظ الحسابات

تمهيد:

أدى كبر حجم المؤسسات وتنوع أعمالها إلى تعقيد في العمليات المالية مما كان إلزاما فرض نظام رقابة عليها، وقد كان المشرع الجزائري سباقا لوضع التشريعات الملائمة والمساعدة في تنظيم الرقابة عليها فقد فرض نظام رقابة خارجي يعتبر كهيئة مستقلة قائمة بذاتها تعمل على تنظيم الجانب المالي والمحاسبي واعتبر محافظ الحسابات أكثر هيئة كفاءة وقدرة على رقابة حسابات الشركة ووضعيتها المالية.

وبالنظر للدور الفعال الذي يضطلع به خصه المشرع الجزائري بحصانة قانونية في سبيل القيام بمسؤوليته في أكمل وجه، ومهنة محافظ الحسابات شأنها شأن أي مهنة أخرى يترتب عليها مسؤوليات ومهام يجب مراعاتها كما أنها مهنة تخضع لقيود وأحكام تنظمها. وفيما يلي سيتم التعرف أكثر على محافظ الحسابات، مهامه، مسؤولياته وغيرها من خلال مايلي:

المبحث الأول: مفاهيم وتعاريف عامة خاصة بالمهنة؛

المبحث الثاني: الإطار القانوني والعام المنظم للمهنة في الجزائر ومراحل قيامها.

المبحث الأول: مفاهيم وتعاريف عامة خاصة بالمهنة

نظرا للدور الهام الذي يؤديه محافظ الحسابات والذي خصه المشرع الجزائري بمركز قانوني متميز في سبيل أداء مهامه ، المتمثلة في الرقابة الدائمة والمستمرة على حسابات الشركة، حيث أن ظهور المراجعة والمراقبة وتطورها منذ بدايتها إلى ما هو عليه اليوم أصبح من الأمور الحتمية وذلك راجع إلى التطور العام لبيئة الأعمال.

المطلب الأول: نشأة مهنة محافظ الحسابات

ان مهنة محافظ الحسابات كنوع من أنواع المراجعة والرقابة الخارجية لها أصول عريقة، وقد تم تطويرها بشكل نسبي في جميع المجتمعات وعبر مختلف المراحل إلى غابة تنظيمها نصوص قانونية أعطتها مكانتها ورسميتها التي تميزها عن غيرها من المهن، حفاظا على حقوق وأموال الناس وحفاظاعلى السير الحسن للمنظومة المالية للمؤسسة حيث مرت هذه المهنة بمرحلتين أساسيتين:[1]

أولا: مرحلة الاستعمار الفرنسي

عرفت الجزائر مهنة التدقيق والمراجعة منذ القدم، حيث تعود في تنظيمها وصدورها إلى القانون الفرنسي الصادر سنة1867أما من حيث الممارسة فقد مورست وفقا للقوانين والتشريعات الفرنسية خاصة في هذه الفترة، وأهم القوانين السائدة خلال هذه المرحلة قانون19-09_1945 المتضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، حيث استمر العمل بهذا القانون حتى بعد الاستقلال ولكنما يعاب على هذه الفترة أن محافظ الحسابات فيها لم يكن يتمتع بالاستقلالية ولا بالسلطة الحقيقية ولا النفوذ لأن القانون كان ينظر إليه على أنه مجرد تابع للجمعيات العمومية فقط.[2]

ثانيا: مرحلة أول تنظيم لمهنة محافظة الحسابات من 1969 إلى 1980:

إنشاء قانون المالية سنة1969 يلزم المؤسسات العمومية الجزائرية بتعيين مراجع حسابات خارجي وذلك حسب ما جاء في الأمر69/107 والذي نص في المادة 38 يكلف وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط بتعيين محافظ الحسابات في المؤسسات الوطنية والمنظمات العمومية والتي تمتلك الدولة أو هيئة عمومية حصة من رأس مالها وذلك بغية التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وتحليل الوضعية المالية للأصول والخصوم[3].

---

[1]فيروز معمري، وسام بلعيدوني، مرجع سابق ذكره، ص18.

[2]يحي سعيدي، عبد الباسط مداح، مقالة حول محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، دراسة ميدانية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، العدد 10، الجزء03، 2017، ص174.

[3] زاوي أمال، مطبوعة في المراجعة المالية والمحاسبية، محاضرات وتطبيقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2021-2022،ص14.

ثالثا: مرحلة إلغاء محافظة الحسابات واستبدالها بمجلس المحاسبة من 1980 إلى 1988

مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي نتج عنها ارتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعقد أنماط التسيير وغياب أطر تحكم تولد المعلومات وضعف التحكم المحاسبي، أطر المشرع الجزائري على أن يسن آليات رقابية تحد من أنواع الاختلالات التي تفرضها أساليب التسيير المتبناة، وكان ذلك بصدور القانون المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة الذي نص في إحدى مواده على أن مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية، ـأين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها[4].

رابعا: مرحلة إعادة تأهيل محافظ الحسابات من1988إلى 1991م

صدور قانون سنة1988 حيث نصت المادة 40 منه على ضرورة تعيين مراقبين داخليين وخارجيين في المؤسسات العمومية الاقتصادية من أجل تنظيم التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات الاقتصادية وفي سنة 1991 تم صدور قانون 91-08 متعلق بمهنة خبير محاسبي ومراجع حسابات ومحاسب معتمد حيث تقوم الجمعية المهنية لأول مرة بتنظيم المهنة والعمل، وأصبحت مهنة التدقيق والمراجعة في الجزائر مهنة حرة لجميع من تتوفر شروط ممارستها.

خامسا: مرحلة التنظيم الفعلي لمحافظ الحسابات من 1991إلى 2010م

من خلال هذه الفترة صدرت عدة تشريعات ونصوص قانونية تتعلق بإعادة تنظيم المهنة وتم إنشاء نقابة وطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين سنة1992، والمرسوم لمتعلق بأخلاقيات مهنة المحاسبة سنة 1996، حيث بموجب المادة الأولى التي تبين طبيعة المرسوم على أنه يحدد القواعد الأخلاقية المهنية المطبقة على أعضاء النقابة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

سادسا: مرحلة إصلاح وإعادة تنظيم محافظ الحسابات من 2010إلى 2016م

خلال هذه الفترة تمت إعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها إلى الوزارة المالية، وتتميز هذه المرحلة بصدور القانون01/10 المتعلق بمهنة خبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وأنشئ المصف للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، ويتمثل دور الغرفة فيما يلي:

- السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها؛
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها؛

[4]سفاحلو رشيدة، أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ظل تبنه للمعايير الدولية للمحاسبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه، جامعة شلف، 2016-2017، ص162.

- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية ونشرها في أجل شهرين من تاريخ إيداعها؛
- اعداد مدونة أخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.

وقد تلي هذا القانون عدة مراسيم تنفيذية لتنظيم مهنة المراجعة تصب في إطار إعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات.

المطلب الثاني: مفهوم وتعريف مهنة محافظ الحسابات

أولا: مفهوم مهنة محافظة الحسابات

تعرف مهنة محافظة الحسابات على أنها:" مهنة حرة منظمة وقانونية، وهي تعتبر نوع من أنواع المراقبة الخارجية التي تعد إلزامية بقوة القانون، هذه المهنة يغلب عليها طابع المصلحة العامة في مراقبة الحسابات، حيث تمارس في المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة، وحتى في القطاع الاقتصادي وترتبط بالمساهمة في جودة وشفافية المعلومات المالية التي تنشرها هذه المؤسسات والتي تستعمل من طرف العديد حتى الأطراف الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات منها الإداري، المساهمين، الموظفين، المستثمرين، العملاء، الموردون، البنوك، الملفات العمومية وغيرها". [5]

-المراجعة هي" فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حساب النتائج".[6]

وتعرف على أنها:" هي عملية منظمة ومنهية ومخطط لها، تتم بواسطة تكليف شخص مؤهل يتصف بالحياد والاستقلالية لإنجاز الخيارات اللازمة للحصول على أدلة الإثبات التي تمكن المراجع من إبداء ريه في القوائم المالية المدققة".[7]

وبالتالي يمكن القول أن كل التعاريف تصب في نفس السياق ولعل أكثرها شمولا وأقربها للواقع هو تعريفها على أنها فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجميع الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية والتحقق من نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة والتأكد من سلامة المركز المالي، للخروج برأي محايد ومستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة.

ثانيا: تعريف محافظ الحسابات

[5]فيروز معمري، وسام بلعيدوني، مرجع سابق ذكره، ص15.
[6]باعضي عبد القادر، العبادي أحمد، تطورات مهنة محافظ الحسابات في الجزائر وفقا للتشريعات المتعلقة بالمهنة وأثرها على جودة المراجعة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020-2021، ص16.
[7]أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الإسكندرية، 2007، ص7.

يعرف محافظ الحسابات حسب المادة715 مكرر 4 من القانون التجاري بالجزائر على أنه:" الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد والموازنة وصحة ذلك".[8]

-يعرف المشرع الجزائري محافظ الحسابات بما يلي: " يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.[9]

ويمكن تعريف محافظ الحسابات على أنه شخص مهني محترف يقوم بمراجعة وفحص حسابات المؤسسات ويقدمها لمن يهمه الأمر تحت مسؤوليته طبقا للأحكام القانونية المعمول به.[10]

ومنه يمكن القول أن محافظ الحسابات هو شخص قادر على تحمل مسؤولية الاشراف على المصادقة على القائم المالية للمؤسسات التي تطلب خدمتهن وتتمثل مهمتهم الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية، للشركة وفي مراقبة انتظامها وصحتها.[11]

المبحث الثاني: الإطار العام والقانوني لمنظم المهنة في الجزائر ومراحل قيامه

المطلب الأول: الامتثال القانوني لمحافظ الحسابات وفق التشريعات المنظمة للمهنة.

نظرا لأهمية مهنة محافظ الحسابات حرص المشرع الجزائري كل الحرص على التنظيم الجيد لهافقد سن ترسانة من القوانين والأنظمة والمراسيم والتي من شأنها تنظيم مهنة محافظ الحسابات باعتباره كيانا مستقلا قائما بذاته استنادا في ذلك إلى الدور الفعال لمحافظ الحسابات في مجال الرقابة ولما يتمتع به من حصانة ومصداقية ، وهذا ما جاء في القانون91-08 الصادر سنة1991 المتعلق بالمهنة، وألغي هذا القانون بالقانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان2010. وفيما يلي سيتم التطرق لجل القوانين والأوامر المنظمة لمهنة محافظ الحسابات منذ سنة 1969م.

-الأمر 69-107 الصارد في 05/31/ 1969 المتضمن قانون المالية لسنة1970 حدد مهام وواجبات محافظي الحسابات بهدف التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات.

[8] عبد العالي محمودين، دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقي الوطني حول حوكمة البنوك كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بتاريخ 07/06ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص4.

[9] أقاسم عمر، التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2016، ص58-59.

[10] مسيلي سمية، فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية، دراسة ميدانية لينة من مكاتب محافظي الحسابات لولاتي المسيلة وبرج بوعريريج، ص8.

[11] باعضي عبد القادر، العبادي أحمد، مرجع سابق ذكره، ص50.

- المرسوم70-173 الصادر بتاريخ 1970/11/16 حدد بدقة واجبات والتزامات محافظي الحسابات أثناء تأدية مهامهم داخل المؤسسات العمومية وهذا المرسوم وصف محافظ الحسابات على أنها رقابة دائمة لتلك المؤسسات.

- الأمر71-82 الصادر بتاريخ 1971/12/29 حدد اختصاص كل من المحاسبين والخبراء المحاسبين في حين أعهد محافظة الحسابات للمفتشية العامة المالية.

- القانون80-05 الصادر بتاريخ2980/03/01 إرساء آليات رقابة فعالة للشركات الوطنية بفعل إعادة الهيكلة ووقف الاختلالات وسوء التسيير.

- الأمر88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12 تضمن توجيه الممارسات الاقتصادية العمومية وتحديد كيفية ممارسة الرقابة على المؤسسات.

- القانون91-08 الصادر بتاريخ1991/04/27 الجمع بين ثلاث تنظيمات في هيئة واحدة مستقلة سميت الحصن الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسب المعتمد

- المرسوم92-20 الصادر في 1992/01/13 تضمن إنشاء محلس النقابة الوطنية للمحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

- القرار 94-132 الصادر في 1994/11/07 تضمن تحديد أتعاب محافظ الحسابات والمعدل سنة 2006.

- المرسوم 96-136 الصادر في 1996/04/15 المتضمن قانون أخلاقيات المهنة.

- المرسوم 96-431 الصادر في 1998/03/28 المتضمن كيفيات نشر مقاييس تقدير الاجازات والشهادات الخاصة بالمهنة.

- القرار99-425 الصادر في 1999/03/24 المتضمن المراقبة على الشهادات وتحديد شروط الخبرة وشروط ممارسة المهنة.

- المرسوم01-421الصادر في 2001/12/20 المعدل للمرسوم922620 والذي يحدد تشكيل مجلس الرقابة الوطنية للخبراء وضبط اختصاصهم وقواعد العمل.

- بالإضافة إلى مجموعة مراسيم تنفيذية صدرت بتاريخ 2011/01/27 عملت على إعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات.

وبالتالي نلاحظ بأن مهنة محافظ الحسابات خضعت لعدة قوانين وهيئات، علما أن مهنة المراجعة كانت من قبل المراقبين الماليين التابعين للوزارة وبعد صدور القانون10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد والذي تم بموجبه إعادة تنظيم وهيكلة مهنة المحاسبة وتفكيك المنظمة الوحيدة التي كانت تمثل في الناشطين في القطاع، ويتكون القانون الجديد من 84مادة في 12 فصل يمكن تفصيلها كالآتي:

الفصل الأول: أحكام عامة ويتضمن 6 مواد؛

الفصل الثاني: أحكام مشتركة لمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ويتضمن7 مواد؛

الفصل الثالث: المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ويتضمن 4 مواد؛

الفصل الرابع: ممارسة مهنة الخبير المحاسب ويتضمن 4 مواد؛

الفصل الخامس: ممارسة مهنة محافظي الحسابات، ويتضمن 19مادة؛

الفصل السادس: ممارسة مهنة المحاسبي المعتمد، ويتضمن 5 مواد؛

الفصل السابع: شركات الخبرة المحاسبية ومحافظي الحسابات والمحاسبة، ويتضمن 13مادة؛

الفصل الثامن: مسؤولية الخبير المحاسبي ومحافظي الحسابات ومحاسب المعتمد، ويتضمن 5مواد؛

الفصل التاسع: حالات التنافي والموانع، ويتضمن 11مادة؛

الفصل العاشر: أحكام مختلفة، ويتضمن 5مواد؛

الفصل الحادي عشر: أحكام انتقالية، ويتضمن مادتين؛

الفصل الثاني عشر: أحكام نهائية، ويتضمن3 مواد.

وأهم ما جاء به القانون:

- إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية مهمتها منح الاعتماد المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية؛
- إنشاء لجان متخصصة لدى المجلس؛
- لجنة مختصة بمعايير الممارسات والاجتهادات المهنية؛
- لجنة الاعتماد؛
- لجنة التكوين؛
- لجنة التأديب والتحكيم؛
- لجنة المراقبة النوعية؛
- تحديد شروط ممارسة المهنة بالنسبة للخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وظروفه تسجيل في جدول المصف أو الغرفة أو المنظمة التي تنتمي إليها؛

- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات من قبل معهد تعليم متخصص تابع لوزارة والتكفل بتكوين المحاسبيين المعتمدين من قبل مؤسسات تابعة لوزارة التكوين المهني؛
- الفصل بين مهام الثلاث منظمات مهنية مع تحديد مهام كل هيئة :
- المصف الوطني لخبراء المحاسبين؛
- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- المنظمة الوطنية لمحاسبين المعتمدين؛
- كيفية إعداد التقرير وأنواعه وإبداء الرأي؛
- تقرير المصادقة على شرعية وصدق الوظيفة المالية للمؤسسة؛
- بدون تحفظ أو بتحفظ أو احتمال رفض المصادقة؛
- تقرير المصادق على الحسابات المجمعة؛
- تقرير حول الاتفاقية القانونية؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول تطور نتائج السنوات الخمس الأخيرة النتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص حول التعهد المحتمل الاستمرارية نشاط المؤسسة؛
- كيفية تعيين محافظي الحسابات والمدة التي يمكن أن يقضيها في المؤسسة؛ حيث يتم تعيين محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة أو الهيئة المخول لها ذلك، على أساس دفتر الشروط؛
- تحديد مهام المراجع الأساسي أو المسير(المسؤول الأول)أو المراجع الثاني وتحديد المسؤوليات في حالة ما إذا كانت مكاتب المراجعة عبارة عن مؤسسة وأن يبلغ تعيينه لدى لجنة مراقبة النوعية؛
- تحديد مجال وأساليب سير عملية المراجعة القانونية المكلف بها والتي تم الاتفاق عليها في دفتر الشروط ووجوب الالتزام بها؛
- تحديد حقوق واجبات الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والمسؤوليات وحالة التنافي:
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص نحو الاتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال؛
- تقرير خاص حول اجراءات الرقابة الداخلية.

المطلب الثاني: المسار العملي لعملية المراجعة

إن مسؤولية إعداد القوائم المالية في المؤسسة يقوم بها المحاسب بينما المراجع يقوم بفحص المعلومات في تلك القوائم المالية لإضافة الثقة والمصداقية عليها، فهي تبدأ بعد نهاية السنة المحاسبية وهذا لا يعني أن المراجع لا ينتظر حتى نهاية السنة المالية ليؤدي وظيفته يمكن له القيام بوظيفته خلال السنة ولكن خلال فترات منقطعة غير مستمرة.

قبول المهمة وبداية العمل على محافظي الحسابات التأكد من:

-سلامة تعيينه وإن لم يقع في الحالات المتعارضة والممنوعة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات؛

- إذا كان سيعوض زميلا معزولا، عليه التأكد أن العزل لم يكن مبالغا فيه؛

- إذا كان سيعوض زميلا عليه معرفة أسباب ذهابه؛

-عليه الاتصال بالمحافظ السابق قصد الحصول على معلومات هامة تفيده في إنجاز مهمته؛

- يشعر مسؤولي المؤسسة بالإجراءات الاشهارية الواجب القيام بها من طرفهم؛

- مهما يكون عليه التصريح كتابيا أنه بعيد عن الحالات الممنوعة قانونيا وتنظيميا؛

- يخبر مجلس أو جمعية خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين برسالة في تعيينه؛

- في حالة رفض المهمة وكانت المؤسسة قد قامت بالإجراءات الاشهارية لتعيينه عليه أن يطلب في رسالة الرفض إشهار الرفض.[12]

أولا: ملفات العمل

إن كون المراجعة التي يقوم بها محافظي الحسابات مراجعة مستمرة يجعله إلى مسك ملفين ضروريين للقيام بالمهمة هما الملف الدائم والملف السنوي، ولو لا هما لما استطلع تنظيم نشاطه والتأكد من أنه جميع كل العناصر الضرورية التي تسمح له بالإدلاء برأيه النهائي، المدعم بالأدلة حول الحسابات التي فحصها ووجدها يمثل:

1- ملف دائم: يحتوي البيانات الثابتة على المؤسسة موضوع المراجعة، ويتضمن ما يلي:

- عموميات حول المؤسسة موضوع المراقبة بطاقة فنية لها الوثائق العامة؛
- نظام المراقبة كل الوثائق التي تسمح بتقييم النظام مثل توزيع المهام استمارات الداخلية، خرائط التتابع؛

[12] شدري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، 2014، ص21.

- معلومات محاسبية مالية، مخططات وأدلة محاسبية مستعملة، طرق العمل المحاسبي، حجم العمليات بحسب طبيعتها، طرق إجراءات تقييم وإظهار الحسابات، الحسابات السنوية للدورات الثلاث الأخيرة؛
- معلومات قانونية، القانون التأسيسي ووثائق أخرى قانونية، قرار تعين محافظي الحسابات وأدلة الإثبات؛
- خصوصيات اقتصادية وتجارية، قطاع النشاط، شرح مختلف الدورات موقع المؤسسة في السوق؛
- معلومات حول خريطة تنظيمه لمصلحة المعلوماتية العتاد والأنظمة المستعملة البرامج والوثائق المطبوعة؛
- نسخة عن القرارات الهيئة العامة مجلس الإدارة والتي لها علاقة بالمراجع والمراجعة؛

2- الملف السنوي: يحتوي هذا الملف كل العناصر المهمة للدورة الخاضعة للمراقبة، وتتضمن هذه البيانات التالية:

-تنظيم وتخطيط المهمة، البرامج العامة، قائمة المتدخلين، الرزنامة الزمنية، متابعة الأشغال، جدول أوقات المتدخلين، تاريخ فترة وتواريخ تقديم التقرير؛

- تقييم نظام المراقبة الداخلية، شرح الأنظمة، خرائط التتابع، تقييم المراقبة الداخلية، نظام الإجراءات، طرق المحاسبية؛

- أوراق العمل ، العينات، الإجراءات، طرق المحاسبية؛

-مراقبة الحسابات السنوية: برنامج يتماشى وخصوصيات وأخطار المؤسسة، تفاصيل الأشغال المنجزة الوثائق أو نسخ عنها الحاصل عليها من المؤسسة أو من الغير المبرر لمبالغ الحسابات التي تم فحصها؛

- حوصلة وتعاليق حول الأشغال المنجزة ولأخطاء المكتشفة الحالية حول المصادقة.

ثانيا: وسائل الحصول على أدلة الإثبات

يقوم المراجع الخارجي بالعمل على الحصول على أدلة الإثبات التي تبين مدى الوضعية المالية المقدمة من طرف المؤسسة لدعم موقفه من هذه الوضعية ومن القوائم المالية بشكل عام، ويعمل على جمع هذه الأدلة من انطلاقه في مهمته إلى غاية انتهائه، ويستعمل محافظ الحسابات في هذا الإطار عدة وسائل تمكنه من جمع ما يكفي من أدلة تساعده على تأسيس رأيه وتبرره ونذكر من هذه الوسائل ما يلي:[13]

[13]طواهر محمد التهامي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص136-139.

-الجرد الفعلي: يمثل أحد أهم الطرق والوسائل التي تمكن المراجع من جمع أدلة الإثبات حيث أن عملية الجرد تعتبر إلزامية بالنسبة لجميع المؤسسات على الأقل مرة واحدة في السنة، وذلك وفق ما نص عليه الأمر الرئاسي ، حيث يلتزم المراجع بحضور الجرد المادي ويقدم دليلا ملموسا عن ممتلكات المؤسسة وذلك عن جدول مفصل وممضي عليه من طرف المراجع الخارجي.

- المراجعة الحسابية: يلجأ المراجع الخارجي في بعض الأحيان إلى التأكد من الحسابات والأرقام الموجودة في القوائم المالية المقدمة إليه وذلك حتى يفهم الأرقام والنتائج التي تحصل عليها محاسبو المؤسسة كما أنه يضطر أحيانا للتأكد حسابيا حتى من مبالغ الفواتير حتى يقف على التصريحات المقدمة فيما يخص لرسوم الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني ووغيرها من الرسوم المفروضة على رقم الأعمال وغيرها من العمليات الحسابية التي يستعملها محافظ الحسابات كطريقة للحصول على أداة الإثبات في هذه المهمة.

-المراجعة المستندية: يعتمد هنا المراجع الخارجي على مراجعة التسجيلات المحاسبية للعمليات التي قامت بها المؤسسة من أجل جمع أدلة الإثبات، حيث يقوم بهذه الخطوات بهدف التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية وإن هذه الأخيرة شملت كل العمليات التي قامت بها المؤسسة دون الزيادة ولا نقصان.

- المراجعة القياسية: يلجأ المراجع الخارجي إلى المراحل القياسية بهدف الحصول على نتائج معينة في وقت قياسي ويقوم فيها بقياس عنصر من عناصر القوائم المالية بعنصر آخر ومقارنتها وهي تعتبر وسيلة تأكد من حد ذاتها حيث يمكن له أن يقيس الرسم على النشاط المهني بالنسبة إلى رقم الأعمال كما يمكنه مقارنة نفس العنصر في دورات محاسبية مختلفة.

- المصادقات المباشرة: يحصل محافظ الحسابات على المصادقات المباشرة من المتعاملين الخارجيين مع المؤسسة كموردين العملاء والبنوك وحتى الضرائب وهذا التأكد من الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية.

- الاستفسارات: يكون الاستفسار كتابيا أو شفويا من طرف الإدارة وموظفي المؤسسة حيث تعتبر هذا النوع أقل حجة من باقي الأنواع الأخرى على اعتبار أن الإدارة تكون لها مصلحة في إخفاء بعض المعلومات عن المراجع.

- المستندات: يعتبر المستند من أكثر الادلة التي يعتمد عليها المراجع كونه يتم التأكد من صحته من خلال القيود بالدفاتر المحاسبية.

وعلى المراجع في هذه الحالة التأكد من:

-أن يكون تاريخ المستند واقعا في الفترة المالية الخاضعة للمراجعة وليس بفترة خارج هذه الفترة؛

-أن يكون القيد المحاسبي المبني على المستند الصحيح يصور الرقم الصحيح؛

- أن توضع على المستند علامة بعد مراجعتها تقيد بذلك حتى لا يقدم ثانية لتعزيز عمليات أو قيود أخرى

ثالثا: مرحلة فحص الحسابات

يقصد بها فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.[14]

تمثل هذه المرحلة أخر مرحلة في عملية المراجعة قبل إبداء المراجع لرأيه في القوائم المالية للمؤسسة وهي مرحلة جد مهمة لأنه ليس من الممكن للمراجع الخارجي إبداء رأيه في القوائم المالية لو لم يقم بفحصها وتدقيقها بطريقة تجعله متأكد من رأيه وواثقا منه، ويتوقف حجم الفحص الذي يقوم به المراجع على نتائج المرحلة السابقة، ففي حلة امتلاك المؤسسة لنظام رقابة ذو جودة عالية فإنه على المراجع أن يكتفي بالحد الأدنى من الفحص من برنامج عمله في المؤسسة أو في حالة وجود نظام ضعيف في المؤسسة فإنه يجب على المراجع توسيع برنامج تدخله وزيادة الفحص لما لنقاط الضعف من تأثير سلبي على صدق ومشروعية القوائم الملية في المؤسسة وتنجز هذه المرحلة في خطوات متتالية وهي كالتالي:[15]

- **إنهاء عملية المراجعة وإبداء الرأي:** يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كـأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

وبما أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة، فإن أي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية، لذلك فالمراجعة بإمكانها اكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبية والمحافظة على استمراريته في ظل التقيد بمعايير المراجعة المتفق عليها ليسمح لهذا الأخير بتوليد معلومات تكون ممثلة للوضعية الحقيقية للمؤسسة.

-**المشاهدات العينية:** تعتبر المشاهدة العينية أنجح وسيلة للتأكد من صحة الجرد فيما يتعلق بالمخزونات والاستثمارات وكذلك الخزينة وليس المقصود هنا أن يعين المراجع جميع المخزونات والاستمارات وإنما يقوم بفحص الانتقادي الطريقة التي تتم بها عملية الجرد في المؤسسة ثم المراجعة باستعمال تقنيات السير.

- **اختبارات السريانية:** يقوم المراجع الخارجي في هذه الخطوة بالتحقق من تجانس وتطابق المعلومات المحاسبية والمعلومات حول العمليات من عدمه واكتشاف الانحرافات وذلك بالاطلاع على مختلف الوثائق المالية والمحاسبية وخصوصا موازين الحسابات وتدقيق العمليات الممركزة

[14]باعضي عبد القادر، العبادي أحمد، مرجع سابق ذكره، 16.

[15] عبدون زهيرة، دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018، ص31.

- **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** كما سبق الذكر فوجود نظام فعال للرقابة الداخلية من شأنه أن يقلل في فرض ارتكاب الأخطاء والغش إلى أقل حد ممكن وسرعة اكتشافها عند حدوثها وهو يعتبر نوعا من التأكيد على أن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهرها الدفاتر صحيحة ويمكن الاعتماد عليها.

- **المراجعة الحسابية:** يقوم المراجع وفق هذا النوع بالتأكد من أن التسجيل المحاسبي يتم وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ويعبر دليل يستعمله المراجع للحكم على صدق القوائم المالية النهائية.

- **الربط بين المعلومات والمقاربات:** يتمثل هذا النوع في إيجاد ارتباط بين عناصر القوائم المالية بمثيلاتها في السنوات السابقة أو نفس السنة لمعرفة الظروف التي تؤثر فيها مثل القروض والفوائد وهي أدلة غير إيجابية تخضع للتقدير الشخصي بدرجة كبيرة.

رابعا: إعداد التقرير[16]

التقرير هو المنتج النهائي لعملية التدقيق لذا يعرف بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني لإبداء رأي فني محايد بهدف الأساسي في مدى توافق وصدق البيانات والمعلومات لذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد نوع الرأي الذي سيضعه المدقق وقد يكون رأي مراجع سلبي أو إيجابي أو يكون رأي بدون تحفظات وفي بعض الحالات يمتنع مراجع الحسابات الكلية عن إبداء رأيه.[17]

ويقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، نستطيع القول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجع وثمرتها.[18]

أنواع التقارير المالية للمراجعة: هناك عدة أنواع للتقارير المالية والتي يمكن شرحها وفقا لما يلي:

1-من حيث درجة الإلزام: وتنقسم إلى:

-تقارير المراجعة الخاصة: وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة نص عليها القانون، والتي يكون المراجع ملزما قانونيا بتقديمها في مناسبات خاصة وتكون وفقا لظروف معينة مثل تقرير خاص عن نظام الرقابة الداخلية الحالي.

- **تقارير عامة:** وهي التقارير التي تعد وفقا للتشريعات والقوانين العامة التي تحكم تنظيمات المؤسسة، والتي تفرض على تلك المؤسسات بتقديم مراجعتها على شكل تقرير موقع من طرف مراجع خارجي مستقل ويكون بهدف إبداء رأي حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية، ومحافظ الحسابات هنا يتحمل كامل مسؤولياته في البيانات والقوائم التي قام بمراجعتها.

[16]عبدون زهيرة، مرجع سابق ذكره، ص36.
[17]عبد الفتاح صحن، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص585.
[18]باعضي عبد القادر، العبادي أحمد، مرجع سابق ذكره، ص17.

2- من حيث إبداء الرأي: وتنقسم إلى:

-التقرير النظيف: يعتبر التقرير النظيف معبرا عن رأي المراجع الإيجابي حول المعلومات المالية، وهو لا يحتوي على أية ملاحظات أو تحفظات، وهو من أكثر تقارير المراجعة قبولا من وجهة نظر المؤسسات التي تخضع قوائمها المالية لعملية المراجعة لأنه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي، فهذا التقرير يعبر عن التزام المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها وتأكده من سلامة القوائم المالية المتعارف عليها.

-التقرير المتحفظ: يطلق عليه اسم التقرير المقيد، وهو التقرير الذي يتم من خلاله التعبير عن رأي متحفظ نتيجة فشل المؤسسة في اتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويقوم المراجع في التقرير بتقييد فقرتي المحتوى والرأي أو تقييد فترة الرأي فقط، حيث يتم اصدار التقرير المتحفظ وفق الحالة الأولى عندما لا يتمكن المراجع من جمع الأدلة الكافية وفق ما تنص عليه معايير المراجعة المعمول بها، ويصدر تقريرا متحفظا في الحالة الثانية عندما يتأكد المراجع بأن القوائم المالية لم يتم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المعمول بها، حيث يجب على المراجع أن يضيف إلى تقريره فقرة إبداء الرأي يشرح فيها أسبا التحفظ.

- التقرير السالب: يصدر المراجع هذا التقرير عندما يرى بأن القوائم المالية تتسم بالتحريف والتضليل، ولم يتم اعتماد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد تلك القوائم المالية كأن يقيم جزء من الأصول الثابتة على أساس قيمة مقدرة بدلا عن التكلفة الحقيقية لها، وعلى العموم لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يبدي رأي سلبي إلا إذا كانت الأخطاء التي لاحظها تمس حقيقة بصدق وشرعية الحسابات أو تقوم على تزوير وتضليل الدفاتر والسجلات.

-تقرير عدم إبداء الرأي: ويكون هذا النوع من التقرير عند استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استعمالها، وفي حالة عدم إبداء المراجع لرأيه حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي قام بمراجعتها يمكن أن يؤثر ذلك سلبا على المؤسسة محل المراجعة، لذا يجب أن يكون للمراجع هنا مبرراته بشأن عدم إبدائه الرأي لأنه إذا ثبت العكس فسوف يلحق قانونيا.

المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

أولا: المهام الموكلة لمحافظ الحسابات

المراقب المالي باعتباره هيئة رقابية معينة بمراقبة وفحص الجانب المالي، وضعت لأجلها هيئات مختصة بذلك وهي محافظ الحسابات، ويتمتع هذا الكيان بحقوق وامتيازات وفي مقابل ذلك تقع على عاتقه جملة من المهام التي سنعالجها في هذا الفرع حيث نميز فيها بين:[19]

1- **المهام الدائمة لمحافظ الحسابات:** بالرجوع إلى القانون المنظم للمهنة نجد أنه تناول مهام محافظ الحسابات في المواد23 و24 حيث نجدها نصت على أن محافظ الحسابات مكلف بما يلي:

[19]فيروز معمري، وسام بلعيدوني، مرجع سابق ذكره، ص42.

- صحة ومصداقية القوائم المالية السنوية ومطابقتها للوضعية المالية الواقعية، ويعاين مدى انظباطها وانتظامها ومدى مطابقتها مع القوائم المالية للسنوات المالية المنصرمة، بالإضافة إلى مراقبة الوضع المالي للهيئة ومكتسباتها وأموالها منقولات وعقارات وكل ما يمثل الذمة المالية للمؤسسة محل الرقابة؛
- يقوم بفحص ومعاينة مدى صدق وصحة الحسابات السنوية ومدى مطابقتها لما هو وارد في التقارير السنوية المتعلقة بالتسيير؛
- يشهد ويصادق على انتظام الحسابات والقوائم المالية، استنادا إلى الوثائق المحاسبية والتقارير السنوية الخاصة بالمؤسسة وفروعها؛
- تقديم تقرير يتضمن انتظام وصلاحية وصحة الوثائق السنوية أو رفض القوائم المالية أي إبداء رأي المراقب المالي يكون مكتوبا ومسببا ويحمل كل الحجج والأدلة لحضير تقارير تتعلق بالعملية المحاسبية، يقوم بالتأشير عليها وتوقيعها من قبل مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين، بالإضافة إلى تقييم مدى التزام وانضباط أعمال الرقابة في سبيل المحافظة على المال العام وعلى أموال الشركة أو الهيئة محل الرقابة، وأيضا حقوق الشركاء والغير.

2- **المهام الخاصة لمحافظ الحسابات:** إن المراقب المالي يعتب هيئة رقابية وكلت له مهام عامة المذكورة سابقا وأيضا مهام أخرى خاصة واستثنائية يتولاها بصفة مؤقتة وهي:

- مراقبة مدى احترام مبدأ المساواة بين المساهمين وهو ما تناولته نص المادة 712 من القانون التجاري الجزائري.
- إعداد تقارير حول المراقبة المالية والمتمثلة في تقرير خاص حول تعديل نظام الشركة في حالة اتفاق أطراف المؤسسة على احداث تغيير، تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة ومصداقية الوثائق وصورتها الصحيحة عن الوضعية المالية الراهنة، تقرير المصادقة على أعلى تعويضات تمنح من قبل الشركة للأعضاء و الموظفين من شأنها رفع معنوياتهم وحثهم على العمل الجاد، التقرير الخاص بمدى تغير وتطور نشاط الشركة ومدى تأقلمها مع وضعيات وبرمجيات جديدة مواكبة بذلك للتغيرات والتطورات الحاصلة وإعداد التقارير الخاصة بإصدار الأوراق المالية.
- لابد ايضا من التدخل في حالة تغيير رأس المال الاجتماعي وذلك نظرا للتعديلات التي لابد أن تلحق بهذا التغيير خاصة كونه مرتبط بالشق المالي.
- القيام بالإنذار والتنبيه بكل ما من شأنه الإخلال بالنزاهة والمصداقية وبكل ما من شأنه المساس بمصالح الهيئة أو المؤسسة
- الإعلام والإخطار المتعلق بتعديل وارد على الحسابات أو على مناهج التقويم لأن بوجود تعديل شمله حيث يتم تقديم كل الملاحظات الضرورية حول الطرق التقييمية المستعملة في إعداد هذه الوثائق؛
- تقديم أسهم الضمان: وهي أسهم بقيمة20%من رأسمال الشركة، ويقوم محافظ الحسابات بتحديد الحد الأدنى الذي يحوزه كل عضو والهدف منها هو التعويض في حالة وقوع خطأ ألحق ضررا معينا يتعلق بأعمال الرقابة والتسيير.

ثانيا: مسؤوليات محافظ الحسابات:

تتلخص عن المهام المنوطة لمحافظي الحسابات مسؤوليات ثقيلة وعلى هذا خص المشرع الجزائري مسؤولية محافظي الحسابات باهتمام كبير نذكرها كالآتي:

1-المسؤولية الجنائية:

ما يميز المسؤولية الجزائية عن المسؤولية المدنية أن المراجع الخارجي لا يكون مسؤولا عن الأخطاء المنسوبة إليه إلا إذا توفر الركن الشرعي وتعتبر المسؤولية الجزائية بأنها المسؤولية التي يتحملها المراجع الخارجي بحكم القانون إذا توفر القصد الجنائي أي علمه بالجريمة ومشاركته فيها كأن يتعمد مثلا إعداد تقرير كاذب بنتائج المراقبة أو يتعمد إغفال وقائع في تقريره الموجه للجمعية العامة بهدف الإضرار بمصالح أعضائه.[20]

وفقا للمادة 6 من القانون 10-01 المؤرخ في 9 جوان2010 المنظمة للمهن الثلاث في الجزائر" يتحمل الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني".[21]

وتنحصر هذه المسؤولية في ارتكاب محافظ الحسابات لبعض التصرفات الضارة بمصلحة المؤسسة عن عمد ومن بين هذه التصرفات أو الأفعال التي تترتب عليها المسؤولية الجنائية ما يلي:

-تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حت لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة المؤسسة.

تآمر محافظ الحسابات مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة المؤسسة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة المؤسسة والمساهمين؛

-إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبتها بعض المسؤولين في المؤسسة وعدم إظهار تقريره ذلك خوفا على مصلحته الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في المؤسسة حيث يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية أو بإحدى العقوبتين فقط، كل مندوب حسابات يتعمد إعطاء معلومات كاذبة عن حالة الشركة أو الذي لم يكشف إلى وكيل الجمهورية عن الوقائع الإجرامية التي علم بها ؛

-الكذب في كتابة تقريره أو في الإدلاء بشهادته عند طلبها أمام الجمعية العامة للمساهمين وقت مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط المؤسسة ومصالح المساهمين؛

[20] عبدون زهيرة، مرجع سابق ذكره، ص17

[21] الجريدة الرسمية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 29 جوان 2010 القانون 10-01المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد. المادة 06..

-ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح المؤسسة ومنها إفشاء بعض أسرار المؤسسة المنافسة لغرض أو لآخر يخص المراجع شخصيا، ولقد أوضح المشرع الجزائري حدود كتمان السر المهني و الحالات التي لا يتقيد فيها محافظ الحسابات بالسر المهني والمتمثلة فيما يلي:

-بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين؛

- بمقتضى واجب الاطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة؛

- بناء على إدارة موكلهم؛

- عندما يتم استدعاؤهم للشهادة أمام لجنة الانضباط والتحكيم؛

ولاشك أن مثل هذه التصرفات تعرض محافظ الحسابات للمسائلة الجنائية واتخاذ الإجراءات القانونية ضده عند اكتشافها والتأكد من أنها ارتكبت عن عمد من قبله أو عن إهمال جسيم.[22]

2- المسؤولية الفنية

بموجب المادة59 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29جوان2010 المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات في الجزائر يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهنته ويلتزم بتوفير الوسائل دون نتائج.

وهي التي تدخل في عمله كمراجع حسابات قانوني للشركة وتتلخص في مجالين رئيسيين هما:

- مسؤولية في التحقق من أن المؤسسة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبولة قبولا عاما.
- مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة المؤسسة قد تم مراعاتها وتطبيقها تطبيقا سليما.

3- المسؤولية المدنية

حمل المشرع الجزائري محافظ الحسابات المسؤولية المدنية وذلك بتشريعه للمادة 61 من قانون10-01 والتي نصت على: يعد محافظ الحسابات مسؤولا اتجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته لمهامه".

ويعد متضمنا اتجاه المؤسسة أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون، ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أمنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها، وفي حالة معاينة مخالفة، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة.

[22]محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص67.

وتتمثل هذه المسؤولية بالنسبة لمحافظ الحسابات في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمله ومن أهمها:

- حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة؛
- حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته؛
- عدم قيامه نهائيا بأدائه لعمله.

ولذلك قد يتعرض محافظ الحسابات نتيجة هذا الإهمال للمسؤولية للمدنية حيث يسأل عن أي أخطاء صغيرة أو كبيرة وقد يكون عرضة للتحذير أو لفت النظر مما قد يضطره للحرج أمام المسؤولين في الشركة.[23]

4- المسؤولية التأديبية

وهي مسؤولية تمارسها المنظمة المهنية التي ينتمي إليها مراجعو الحسابات الخارجون، حيث تنشأ المسؤولية التأديبية للمراجع الحسابات، إذ قام بارتكاب مخالفة لأحد وجباته المهنية، أو قام بعمل يتضمن إخلال بكرامة وشرف المهنة أو مخالفة لتقاليد المهنة.[24]

وهي التي تتعلق بالإخلال بأمانة وأخلاقيات المهنة حيث جاء في نص المادة 63 من قانو10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010:" يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتد المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامه عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارستهم وظائفهم.

ويمكن أن تأخذ العقوبة التأديبية حسب درجة الفعل المرتكب إحدى الحالات التالية:[25]

- الإنذار؛
- التوبيخ؛
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر؛
- الشطب من جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها. ويبقى للمارس المهنة حق الطعن في العقوبة التي تسلط عليه أمام الجهة القضائية المختصة، وذلك إذا رأى أن العقوبة المسلطة عليه لا تناسب المخالفة التي ارتكبها.

[23]مسيلي سمية، مرجع سابق ذكره، ص11.
[24]عبدون زهيرة، مرجع سابق ذكره، ص19.
[25]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، الصادرة في 11جويلية 2010، ص10.،

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر، يمكن القول أن مهنة محافظة الحسابات شهدت عدة مراحل من حيث التنظيم والمهام التي يتبناها المراجع الخارجي، حيث أدى ذلك لظهور عدة مراسيم تنظيمية معايير توحد الإطار العام لمهنة المراجعة لحسن سير مهام المراجع. وتتم عملية المراجعة وفق منهجية محددة مسبقا إذ أن المراجع الخارجي ومن ثم يقوم بدراسة الملفات، ويقوم بفحص الحسابات للإدلاء برأيه فيها بواسطة تقرير مدعم بالأدلة اللازمة ويمكنه أن يستعمل خلال قيامه بمهمته عدة تقنيات ووسائل من أجل الوصول إلى اتخاذ رأيه في القوائم المالية لجمع أدلة الإثبات التي تدعم الرأي.

الفصل الثاني

حاجة المؤسسة الاقتصادية للمراجعة المالية

تمهيد

يقوم عمل محافظ الحسابات على اعداد تقرير و الذي يعتبر حوصلة لما قام به من عمليات فحص و رقابة و لما سجله من نقاط سواء كانت إيجابية أم سلبية، و تعتبر القوائم المالية من اهم التقارير المحاسبية و التي تمثل الوسيلة الرئيسية لقيام المراجعة المالية و في هذا الفصل سنتطرق الى الاطار المفاهيمي للقوائم المالية و دور محافظ الحسابات في المراجعة المالية.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للقوائم المالية؛

المبحث الثاني: محافظ الحسابات و دوره في المراجعة المالية.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للقوائم المالية

سنتطرق في هذا المبحث الى شرح مفصل حول القوائم المالية :

المطلب الاول : مفهوم القوائم المالية و اهميتها

أولا: مفهوم القوائم المالية

- **التعريف الاول:**تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأداءها المالي وتدفقها النقدية، و يمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والاحداث المالية و تأثيرها على الأصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.[26]
- **التعريف الثاني**: هي تلك الكشوف المالية، التي يجب أن تفرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعته كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين، و تعد من أجل اقصاه (04) اشهر من تاريخ اقفال السنة المالية المحاسبية، تقوم الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة و تجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية.[27]
- **التعريف الثالث:** هي وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي،و مركز ربحي في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء ذلك في داخل المشروع أو خارجه.[28]
- **التعريف الرابع:** تعرف القوائم المالية بأنها سجلات مكتوبة توضح الأنشطة التجارية والأداء المالي للشركة حيث يتم تدقيق البيانات المالية غالبا من قبل المحاسبين، و الشركات المالية و الوكالات الحكومية، ويترتب على كل شركة تخضع للقانون المحاسبي إعداد قوائم تركيبية عند اختتام الدورة المحاسبية، على أن يكون هناك عملية جرد كمقيدة لغايات قانونية .

تستخدم القوائم المالية من قبل عدة أشخاص كالمستثمرين،و المحللين الماليين، و الدائنين؛ و ذلك لأهميتها في تحليل الأداء المالي الخاص بالشركة و تقييم الحالة المالية للشركة، و نسبة الربح المحتملة، و يعد التقرير السنوي الخاص بالشركة من اهم المصادر الموثوقة للبيانات المالية.

[26]سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم الافصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة عينة من المؤسسات-، أطروحة دوكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص3.

[27]طارق عبد العال حمادة، تقارير المالية أسس الأعداد والعرض والتحليل، دار الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص38.
[28]أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبية المالية، دار الجامعة، الاسكندرية، ص43.

من خلال المفاهيم السابقة يمكن أن نقول أن القوائم المالية هي الأداة الرئيسية لإيصال المعلومات المالية لمختلف مستخدميها عند اقفال الحسابات،حيث تعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية و تكون في أشكال محددة (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة).

وبصفة مبسطة نعرف القوائم المالية على أنها بيانات مالية محددة يتم عرضها ضمن قوائم بصفة مخصوصة،وتحتوي هذه القوائم على قيم تعكس العمليات المالية التي تتعلق بشركة محددة خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية

تظهر أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر أساسية وهي:[29]

أولا : أداة اتصال

فمهمة و دور القوائم المالية في هذا المجال يكمن في توصيل رسالة صريحة لمستخدم المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المرتبطة عنها فهي بذلك:

1. وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين،العملاء والبنوك.....الخ
2. وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الاقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين و الباحثين.

ثانيا : وسيلة في تقييم الأداء

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على :

1. المركز المالي للمؤسسة؛
2. مدى تقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
3. كيفية استخدام موارد المؤسسة.

ثالثا:وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة

تساعد القوائم المالية الادارة ومختلف الاطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات حيث :

1. تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
2. تستعمل من الاطراف الاخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء و البنوك في توجيه مستقبل علاقاتهم معها .

[29]عجيلة حنان، فعالية نظام المعلوماتي المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلوماتية ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص37.

المطلب الثاني: احتياجات مستخدمي القوائم المالية و أهدافها.

الفرع الاول : مستخدمي القوائم المالية و احتياجاتهم

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الاخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور،يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم والتي تشمل ما يلي:[30]

1. المستثمرون

يعد المستثمرون الفئة الأكثر عرضا للمخاطر وتحمل ما قد يترتب عليه من خسائر في حالة فشل المؤسسة في تحقيق اهدافها كما أنهم أكثر الأطراف استفادة من العائد في حالة نجاحه وبالتالي المستثمرون هم اكثر الاطراف التي تربطهم علاقة مع المؤسسة وقوائمها المالية لذلك هم بحاجة إلى معلومات تمكنهم من اتخاذ قرارات ذات العلاقة.

2. الموظفون

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية المؤسسة العاملين فيها كما يحتاجون المعلومات لاستخدامها في تلبية مطالبهم بدفع مكافاتهم وتعويضاتهم ومزايا التعاقد لهم وتوفير فرص العمل.

3. المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

4. الموردون و الدائنون التجاريون الاخرون

يهتم الموردون والدائنون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مدى إمكانية الاقراض أو البيع بالآجال، حيث يمكنهم تسديد ما عليهم عند الاستحقاق ويهتم الدائنون التجاريون بالكيان على مدى اقصر من اهتمام المقرضون إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار الكيان كعميل رئيسي لهم.

5. العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الكيان خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها، كما يهتمون بنوعية وجودة الخدمات المقدمة ومواعيد توفيرها.

6. الحكومات و وكلاتها و مؤسستها

[30]أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الاسكندرية، 2008، ص43.

تهتم الحكومات ووكالاتها بمعلومات تتعلق بتحقيق أغراض الحكومة كعملية توزيع الموارد المالية وتحديد السياسات الضريبية كما تهتم الحكومات و وكالاتها بالمعلومات التي تستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي و احصاءات مشابهة.

7. تؤثر المؤسسات على قرار الجمهور بطرق متنوعة

فعلى سبيل المثال قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ولكن على القوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بالمعلومات حول الاتجاهات و التطورات الحديثة في نماء الكيان ونوع وتطور انشطتها.

بينما القوائم المالية لا يمكن أن تعطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فهناك حاجات عامة لهم جميعا، حيث أن توفير القوائم المالية لحاجات المستثمرين مقدمي رأس مال المخاطر للكيان،فإنها ستفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الاخرين التي يمكن أن تعطيها القوائم المالية.

و لذلك تعتمد المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية على القوائم المالية ذات الغرض العام و التي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة وتستند تلك الأهداف على أن المستخدم يحتاج إلى قدر ملائم من المعونة بجوانب الاعمال التجارية والمحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتعد تلك النقطة هامة لأنها تعني أنه عند إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين افتراض وجود مستوى من الأهلية لدى المستثمرين، حيث أن لذلك أثر هام على طريقة ومدى التقرير عن المعلومات.

وعادة ما يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، وتهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتوات في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات ادارية مالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، وتستطيع الادارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الاضافية لكي تلبي احتياجاتها.

ثانيا: احتياجات المستخدمين

تعد القوائم المالية على أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين، وهذا بسبب وجود العديد من مجموعات المستخدمين الحاليين والمحتملين والذين يكون لديهم نماذج اتخاذ القرارات مختلفة ومتنوعة، ولهذا فإن احتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة ومتنوعة ويجدر الإشارة إلى أن القوائم المالية عند تلبية احتياجات المستخدمين لابد لها من

التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرة والذين ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية وهم المستثمرون والدائنين.[31]

ويمكن تقديم ملخص لمستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم في الجدول التال

الجدول رقم(01): عرض ملخص لمستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم.

المستخدمين	احتياجاتهم
1- المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة: - المساهمين(الحاليين والمحتملين)؛ - الدائنين(طويلة وقصيرة الأجل)؛ - المديرين؛ - العاملين؛ - المستهلكين؛ - الموردين؛ - المنافسين. 2- المستخدمين ذوي المصلحة الغير مباشرة: - محللي القوائم المالية وسماسرة البورصة؛ - اتحادات العمال؛ - الوكالات والهيئات الحكومية؛ - الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.	1- القياس الشامل للإداء: - المقاييس المطلقة؛ - بالمقارنة مع الأهداف والمعايير؛ - بالمقارنة مع شركات أخرى؛ - تقييم أداء الإدارة. 2- التوقعات المستقبلية: - الأرباح؛ - التوزيعات والفوائد؛ - الاستثمارات؛ - التوظيف. 3- الحكم على المركز المالي: - تقييم المركز المالي؛ - تقييم درجة السيولة؛ - تحديد المخاطرة وعدم المخاطرة؛ 4- تخصيص الموارد؛ 5- تقييم الديون وحقوق الملكية؛ 6- تقييم الالتزام باللوائح والقوانين؛ 7- تقييم مساهمة المشروع الإجمالي وخدمة البيئة والاقتصاد القومي.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار، دار نشر للثقافة، الإسكندرية، 2006، ص16.

الفرع الثاني : أهداف الاوراق المالية

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات اللازمة و المفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة من خلال:[32]

- توضيح و تحديد نتيجة العمليات و الأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة من ربح أو خسارة؛

[31] أمين السيد لطفي، مرجع سابق ذكره، ص44.

[32] نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت السلسة الخامسة، العدد 9، أبريل 2013، ص2، مشورة على الموقع الالكتروني.www.kibsedukw/uplood

- توضيح قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة الزمنية المالية؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة و الضعف في المؤسسة وكذلك تقدير الإمكانيات المالية واحتمال مواجهة الفشل المالي.
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه انفاقها.
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الادارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلوماتالربحية و مكوناتها.

المطلب الثالث: خصائص القوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما توصف القوائم المالية غالبا بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداة والتغيرات في المركز المالي للمنشأة. وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية في الآتي :[33]

1-القابلية للفهم

وهي أن تكون القوائم قابلة للفهم من طرف مستخدميها، حيث يجب عرض المعلومات بشكل واضح و دقيق، ويفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بالقدر المعلوم من العناية، و كما يجب أن تكون المعلومات المقدمة بعيدة عن التعقيد والصعوبةوتكون بشكل واضح وسهل الفهم.

2- القابلية للمقارنة Comparability

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل، وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى، واجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة.وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات.

[33] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص5.

كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، وتصنيف البنود ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي وكما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (8) .

3-القابلية للتحقق Verifiability

وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس، أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضا.

قد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة. فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية. أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الاساليب والمنهجية في الاحتساب. ومثال على ذلك التحقق من القيمة المدرجة للمخزون من خلال مراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون وكذلك إعادة احتساب قيمة مخزون أخر المدة باستخدام نفس طريقة تحديد التكلفة، الوارد أولا صادر أولا مثلا .

التوقيت المناسب Timeliness

التوقيت المناسب تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية. ولكن مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: محافظ الحسابات و دوره في المراجعة المالية

يوضح هذا المبحثأنواع القوائم المالية والعلاقة بين محافظ الحسابات ومراجعة المالية ودوره فيها الفائدة من مراجعة القوائم المالية وذلك بالاطلاع على مختلف العناصر الموضحة لها.

المطلب الاول: أنواع القوائم المالية

القوائم المالية هي العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في النهاية كل دورة محاسبية، حيث يتم إعداد هذه القوائم تحت إشراف مدراء المؤسسة، و يجب أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للشركة، وطبيعة القوائم المالية والعملة المستعملة في قياسها، حيث أنها تشتمل:[34]

أولا: الميزانية (قائمة المركز المالي)

[34] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية-أسس الإعداد والعرض والتحليل، مصدر الاسكندرية، الدار الجامعة، 2002، ص46.

هي قائمة أو كشف أو تقرير يبين ما للمنشأة و ما عليها في لحظة معينة، و يبين حقوق ملاكها و هي قائمة بموجودات المنشأة و التزاماتها وحقوق، و يظهر جميع ارصدة الحسابات من أصول و خصوم و حقوق ملاك و يحتاج في الأغلب إلى شرح دليل الحسابات، ليعطي تصور نهائي عن الوضع المالي للشركة.[35]

إن التميز بين الموجودات والمطلوبات المتداولة و الغير متداولة كفئات التي أصبحت أمرا ضروريا، حيث يجب على كل مؤسسة أن تحدد بناء على طبيعة عمليتها ما كانت ستعرض الموجودات المتداولة و الغير متداولة و كفاءات منفصلة في صلب الميزانية، و عندما تختار المؤسسة عدم اجراء هذا التصنيف يجب تقديم الموجودات بشكل عام حسب سيولاتها.

- **مكونات الميزانية:** تتمثل عناصرها فيما يلي:

1) **جانب الأصول** : عرف النظام المحاسبي المالي الأصول على أنها مورد يراقبه كيان معين بسببأحداث وقعت و تشمل عناصر الأصول.[36]

- التثبيتات المعنوية أو التثبيتات غير المادية التي تبقى لفترة طويلة وتدور على المالك بمنافع مستقبلية متوقعة فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة، وتضم المحلات التجارية العلامات التجارية الجديدة وبرامج الإعلام الآلي؛
- التثبيتات المعنوية أو المادية وهي أصول محتفظ بها من قبل المؤسسة من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو سلع وخدمات؛
- الأصول الماليةوتعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة وتشتمل المساهمات و الحقوق المماثلة، لسندات معاد تقيمها، سندات مساهمة ثابتة، أصول مالية غير متداولة.
- المخزونات وتشتمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد و التي تستهلك خلال الفترة الموالية و التي لا تزيد مدتها عن سنة (البضائع،المواد و اللوازم، المنتجات نصف مصنعة).
- أصول ضريبية(مع تميز للضرائب المؤجلة) وهي مبلغ الضريبة الواجبة التحصيل أثناء السنوات المالية القادمة.
- الزبائن و المدينين اللآخرين و الأصول الأخرى .
- خزينة الأموال و العناصر المماثلة لها : تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات المخزون و الديون الممنوحة ....

2) **جانب الخصوم:** حسب النظام المحاسبي فإن الخصوم هي إلتزامات الراهنة للمنشأة المترتب على أحداث وقعت سابقا و يجب أن يترتب على انقضاءها بالنسبة للكيان موارد تمثل منافع اقتصادية و تشمل عناصر الخصوم.

- رؤوس الأموال الخاصة :قبل عميلة التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع التمييز برأس المال؛
- الصادر و الاحتياطات، النتيجة الصافية لدورة و العناصر الأخرى؛

[35] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد19،مرجع سابق ذكره، ص23.
[36] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وسمير كمال محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2002، ص270.

- الخصوم الغير جارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون و الدائنون الآخرون؛
- مؤونات الأعباء و الخصوم المماثلة؛
- خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة الايجابية .

ثانيا: جدول حساب النتيجة

تعريف جدول حساب النتيجة: هو إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق المكاسب الإدارية خلال فترة محاسبية معينة، وهو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية،وهو عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات والأعباء للمؤسسة.[37]

النواتج: وهي مضاعفة أو زيادة المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة الأصول ويكون من آثارها ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة بطريقة أخرى غير زيادات المتعادية من تقديم الحصص المساهمين في رؤوس الأموال.[38]

الأعباء: وهي عبارة عن انخفاض المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل استهلاك وخروج أو نقصان الأصول، و يكون من أثارها التقليل من رؤوس الأموال الخاصة بشكل اخر غير عمليات التوزيع ويشمل تعريف الأعباء أيضا الخسائر والاعباء الناشئة عن النشاطات عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور، الاستهلاكات:

أما المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي كالتالي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعته؛
- نواتج النشاطات العادية؛
- النواتج والأعباء العادية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المشابهة؛
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة؛
- نتيجة النشاطات العادية؛
- عناصر غير عادية (نواتج، واعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.[39]

ثالثا : جدول التدفقات الخزينة

تعريف جدول تدفقات الخزينة:يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء أساس لمستعملي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد سيولة والمعلومات حول استعمال هذه الاموال، و يقدم

[37] خالد العرضات جمال، معايير التقارير المالية الدولية، 2007، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والشعار، 2008، ص118.
[38] الجريدة الرسمية الجزائرية الديموقراطية، العدد19، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الذي يحدد القواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها صادرة بتاريخ 25 مارس2009، ص23.
[39] الجريدة الرسمية الجزائرية الديموقراطية العدد19، مرجع سابق ذكره، ص33.

جدول تدفقات الخزينة مدخلات و مخرجات لموجودات المالية التي تحصل خلال الدورة حسب مصدر.

- تدفقات ناتجة عن الأنشطة العملياتية؛
- تدفقات ناتجة الأنشطة الاستثمارية؛
- تدفقات ناتجة عن أنشطة التمويل (انشطة تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة والقروض)؛
- تدفقات الخزينة الناتجة عن الفوائد وحصص الاسهم (يقدم بصفة منفردة وتصنف بصفة دائمة من دورة إلى اخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل).

و يقدم جدول التدفقات الخزينة بطريقتين هما:[40]

الطريقة الغير مباشرة: هي الطريقة التي تعتمد على جدول حساب النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جميع التغيرات الناتجة عن دورات الثلاث السابقة تفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابيا او سلبيا .

الطريقة المباشرة هي نفس المضمون في الطريقة الغير المباشرة لكن تتطبق من التحصيل أو التسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كزبائن أو الموردين أو المتعلقة بالاستثمار كالحيازة أو التنازل على الاستثمارات أو العملية المتعلقة بالتمويل الافتراضي بتسديد الرفع من راس المال.

رابعا : قائمة تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

تعريف جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:عرف القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 في الفقرة 26 قائمة تغير الأموال الخاصة لأنها عبارة عن جدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة لكيان خلال السنة المالية.

المطلب الثاني: العلاقة بين محافظ الحسابات و مراجعة الحسابات

يعتبر محافظ الحسابات وسيطا في عملية توصيل البيانات المحاسبية، و يجب أن يكون المراجع مستقلا عن معدي القائم المالية ومستخدميها، و عندما يؤدي محافظ الحسابات عمله يحافظ على علاقته المهنية مع ثلاث اطراف، ومن الضروري جدا أن تتعاون هذه الاطراف وتتفاعل لتحقيق التناسق المتبادل فيما بينهما، وتلخص تلك الأطراف كالاتي:[41]

أولا : الإدارة

خلال عملية المراجعةيوجد تفاعل كبير بين محافظ الحسابات و الإدارة، لكي يتم الحصول على الدليل المطلوب في المراجعة فغالبا يطلب محافظ الحسابات بيانات موثوق فيها حول الوحدة،

[40] صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وآثاره على مهنة التدقيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص184.

[41] عبد الفتاح الصحن محمد ودرويش محمود الناجي، أصول المراجعة، دار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص47.

وكذلك فإنه يعتبر امرا أساسيا أن توجد علاقة بين محافظ الحسابات و الادارة بهذا المفهوم في اطار من الثقة والاحترام المتبادلين و لكن تقوم العلاقة العكسية في هذا المجال.

ثانيا : مجلس الادارة

العلاقة التي تنشا بين محافظ الحاسبات ومجلس الادارة ينتج عنها التنسيق والتعاون المتبادل بينهما في مجال الرقابة، غير أن هذه العلاقة لابد اأن تحكمها مجموعة من الضوابط والتي من شأنها الحفاظ على استقلالية محافظ الحسابات.

ثالثا : حملة الأسهم

محافظ الحسابات مسؤول مباشرة أمام حملة الاسهم باعتبارهم المستخدم الأول لتقريره إلى المساهمين تنشأ هناك علاقة بين المساهمين (الملاك) و محافظ الحسابات، الذي يعتبر بمثابة أداة لتقييم أداء مجلس الادارة من خلال الملاحظات التي بيديها في تقاريره الموجهة إلى حملة الأسهم، حيث تكون هذه العلاقة تفاعلية من خلال قيام محافظ الحسابات بحماية حقوق المساهمين واعلامهم والدفاع عنهم.[42]

المطلب الثالث: الفائدة من مراجعة التقارير المالية

إن للتقارير المالية المدققة ضرورة وذلك لانفصال الملكية عن الادارة في المؤسسات، و تكمن أيضا في عوامل اخرى كتعارض المصالح المحتمل بين معدي هذه التقارير ومستخدميها، وعدم قدرتهم على التأكد من صحة المعلومات بأنفسهم، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى الفائدة المرجوة من مراجعة هذه التقارير المالية من قبل مستخدمي هذه التقارير، المؤسسة محل المراجعة و المجتمع ككل :[43]

1. مستخدمي التقارير المالية

تتمثل قيمة المراجعة الخارجية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية في المصداقية التي تضيفها هذه الاخيرة على المعلومة المحاسبية التي تقدمها المؤسسة، و تنشا هذه المصداقية من خلال الاشكال الرقابية التي يمكن ان تقدمها المراجعة الخارجية وهي:

- **الرقابة الوقائية :** يعمل الأفراد المسؤولون عن تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية في المؤسسة بأن العمليات التي يقوم بها سوف تكون محل فحص من قبل شخص مهني متخصص ومحايد وهو المراجع الخارجي، مما يجعل هؤلاء الافراد يحرصون على العمل بحذر شديد أثناء قيامهم بالمعالجة المحاسبي للعمليات التي تحدث في

[42] عبد العالي محمودي، دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة البنوك كآلية للحد من الفساد الإداري بتاريخ 06-07 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص4.

[43] محمد الهادي ضيف الله، دور المعلمات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2009، ص59.

المؤسسة اكثرهم مما لو لم تكن هنا مراجعة، ومن المؤكد أن هذه الحذر قد يمنع حدوث بعض الاخطاء و هو مايمثل الدور الوقائي الذي تقوم به المراجعة.

- **الرقابة العلاجية:** ويقصد بهذه الرقابة أنه حتى وإن قام الأفراد المسؤولين عن معالجة البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية داخل المؤسسة موضوع المراجعة بأداء مهامهم بحذر، فقد يسجل حدوث بعض الأخطاء وقد يكتشف المراجع هذه الأخطاء أثناء قيامه بمراجعة حسابات هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة يتوجب عليه لفت انتباه الغدارة لهذه الاخطاء، والتي يمكن تصحيحها قبل نشر التقارير المالية للمؤسسة.
- **الرقابة الانشائية:**إذا اكتشف المراجع وجود أخطاء مهمة في التقارير المالية عليه أن يدلي بها لإدارة المؤسسة، لكن في حالة رفض هذه الأخيرة تصحيح الأخطاءعلى المراجع أن يشير إلى تقرير الذي يقوم بإعداده، و بهذا يكون مستخدمي التقارير المالية على دراية، من خلال التقرير الذي يحمل رأي المراجع

بأن المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة غير موثوق بها.[44]

2. المؤسسة و موضوع المراجعة

خلال فترة مراجعة التقارير المالية من قبل المراجع الخارجيين تجمعه علاقات حسنة بالمؤسسة ومختلف اعمالها وكذا نظامها المحاسبي وكل الجوانب المالية لنشاطها،زيادة على هذا فإن المراجع هو شخص كفئ وذو خبرة، يأتي للمؤسسة كطرف خارجي مستقل وموضوعي منفصل عن انشطتها و ادارتها لإبداء الرأي حول عدالة التقارير المالية، إن هذه العوامل تضع المراجع في وضعية مثلى تمكنه من ملاحظة ومعرفة أين يمكن ادخال تحسيناتهم المؤسسة حيث يمكنه أن يعدم النصائح لهذه الاخيرة في أمور كثيرة، من بينها تحديد مواطن القوة التي من شأنها تدعيم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، تطوير وتحسين نظام المعلومات المحاسبي ليصبح يولد معلومات محاسبية أكثر عدالة و مصداقية، كما يمكن للمراجع تقديم نصح خاصة للمساهمين و المديرين في بعض الأمور المتعلقة بالمؤسسة مثل الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حالة توزيع الحصص، حل المؤسسة، و التصفية .

ومما اطلعنا عليه سابقا يمكن أن نعتبر عميلة المراجعة الخارجية يقوم بمساهمة كبيرة و فعالة في الحصول على المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتها و عملياتها التسييرية.

المطلب الرابع: عوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية

في هذا المطلب يتم التطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة لمستخدمي هذه القوائم المالية لمراجعتها وللتأكد من صحتها:

[44] محمد الهادي ضيف الله، مرجع سابق ذكره، ص62.

1- **الحاجة لإيصال المعلومات المحاسبية:** من أكثر من قرن شهدت المؤسسات نمو كبيرا من الوحدات الإنتاجية الفردية إلى المؤسسات الكبيرة، وقد مكن هذا النمو من تجميع رؤوس الأموال الضخمة من صغار المستثمرين وتوجيهها عن طريق الأسواق المالية والمؤسسات المانحة للقروض إلى هذه المؤسسات الكبيرة، وأدى إلى زيادة حجم المؤسسات إلى انتقال تسييرها من المالكين المساهمين إلى مجموعة من الأشخاص لهم خبرة ودراية في التسيير، وقد صاحب هذا النمو للمؤسسات انفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى رأي شخص مستقل يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية من أجل مراجعة حسابات المؤسسات والحكم على مدى صحتها وصدق تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة بمعنى الحصول على معلومة محاسبية موثوق فيها ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم فحصها ومراجعتها

2-ضرورة مراجعة المعلومات المحاسبية اليت تتضمنها القوائم المالية: نستعرض أهم العوامل التي أدت إلى ذلك تتمثل فيما يلي:[45]

2.1- تعارض المصالح: يحدث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومات ومعدي هذه المعلومات مما يلي الحاجة إلى المراجعة ويحدد مجالها، الخصائص، والإجراءات المتعلقة بها، فإن سوف يهتم أكثر بإمكانية تحيز المعلومات التي تصله ويؤدي الشكل في نوعية المعلومات إلى الاستعانة بمحافظي الحسابات ليقرر مدى صحة وعدالة تلك المعلومات.

يؤدي تعارض في المصالح بين مستخدمي المعلومات المحاسبية ومنتجاتها إلى تعارض المصالح الكثير من الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة إلى خطر الناجم عن قبولهم التقارير والقوائم المالية مضللة مما يجعل أغلبهم يضطر للجوء للقضاء لمحاولة التعويض عما ألحق بهم من ضرر نتيجة عد نزاهة الإدارة ونشرها تقارير لقوائم المالية بمدى تمثيل هذه التقارير المنشورة لنتائج العمليات المؤسسة الاقتصادية وتدفقاتها النقدية ومركزها المالي وبالتالي تلعب المراجعة دورا حيويا في مساعدة الإدارة على تأكيد أن المعلومات التي تعدها إدارة المؤسسة والتي يثق فيها المستخدمين عند وصولها لهم تعب بصدق وعدالة المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية.

2.2- الأثر المتوقع: تهدف الوضعية الإعلامية للمحاسب والتي تتمثل في القوائم المالية وفي التقارير والقوائم المالية المنشورة إلى أثر في عملية اتخاذ القرارات من قبل مختلف المستخدمين، وكما ازدادت أهمية تلك القرارات ازداد تخوف المستخدمين من اعتماداتهم على معلومات مضللة وتزداد الحاجة لمحافظ الحسابات ليقرر مدى الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وبذلك تستمد المراجعة أهميتها من حاجة متخذي القرارات إلى عدالة التقارير والقوائم المالية ومستوى الثقة بالأرقام التي تتضمنها، حيث تشكل هذه الأرقام الخليفة الاقتصادية لقراراتهم وبذلك يركز محافظ الحسابات على الحصول على جملة من أدلة الإثبات، توفر اقتناعهم بعدالة القوائم المالية.[46]

[45] محمد الهادي ضيف الله، مرجع سابق ذكره ،ص59

[46] محمد الهادي ضيف الله، مرجع سابق ذكره، ص60.

لقد أدت شدة المنافسة الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الفائض في الإنتاج إلى التركيز على مستوى مردودية وكفاءة وفعالية المؤسسة الاقتصادية والذي أدى بدوره إلى مطالبة المجتمع المالي بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الغير متوفرة في القوائم المالية، وهو ما وضع المهنة أمام تحدي كبير لتحمل المسؤولية التي يطال بها المجتمع المالي.

2.3- التعقيد: لعل التعقيد الذي تنطوي عليه إثبات عدالة الإفصاح في القوائم المالية يجعل من الصعب جدا على المستخدم العادي أن يقوم بهذه المهمة لوحده وتزداد إمكانية وجود الأخطاء والغش، كما كانت المعلومات التي تقدمها إدارة المؤسسة الاقتصادية من خلال التقارير المالية الأكثر تعقيدا ويصبح فهم الأسس التي اعتمد عليها أكثر تعقيدا كذلك، مما يتطلب من مستخدم المعلومات المحاسبية الاستعانة بخدمة محافظ الحسابات المستقل، وكلما زاد التعقيد الذي يكتنف المعلومات، ازدادت أهمية المراجع بتقديم الحكم على تلك المعلومات المعقدة التي تعدها الإدارة وذلك حسب المستوى التكنولوجي التي تصل إليه معالجة المعلومات، وقد بلغ هذا التعقيد مرحلة متقدمة، نظرا للاستخدام الواسع للحاسوب في دنيا الأعمال، وهو ما يؤدي بالمراجعين إلى تهيئة أنفسهم من أجل استيعاب هذا النظام.

2.4- البعد: حتى لو توفرت رغبة التحقيق المباشر من درجة صحة المعلومات المحاسبية لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية استيعاب العملية المعقدة التي تمر بها، فإن هناك أبعاد تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات، وتتخذ هذه الأبعاد الأشكال التالية:

البعد المكاني: ويقصد بها الاختلاف بين أماكن تواجد كل من المؤسسة ومستخدمي المعلومات التي تعدها إدارتها، ويتنوع المستخدمين من مستثمرين حاليين ومستقبليين وبنوك ومقرضين، فأعباء السفر والانتقال قد تمنع هؤلاء المستخدمين من التأكد من درجة الثقة في تلك المعلومات من طرفهم مباشرة.

البعد الزماني: ويقصد بها أنها من غير الممكن على أي مستخدم عادي التحقق من المعلومات بنفسه خلال فترة قصيرة من الزمن، ذلك أن إعداد التقارير المالية يتطلب تظافر جهود كثيرة في المؤسسة، هذه المعلومات والتقارير عن سنة واحدة.

التكلفة: إذا قام المستخدم بالتأكد بنفسه من درجة الثقة في المعلومات، فسوف يكون ذلك مكللا للمؤسسة أكثر من قيام المراجع بهذا العبء، وكثرة المستخدمين وتنوع فئاتهم تجعل القيام بعملية المراجعة من قبل كل منهم لوحده، عملة مكلفة وغير اقتصادية.

البعد القانوني: غالبا ما تقوم بعض القوانين من فئات من المستخدمين من الاطلاع على خفايا المعلومات عن المؤسسة، حفاظا على عدم خروج تلك المعلومات للتداول من قبل المنافسين، وبالتالي على عدد من العاملين في المؤسسة، ويعتبر اطلاع المراجع عليها، لا يشكل خطرا من هذا القبيل، نظرا لالتزاماته مهنيا بالمحافظة على أسرار عملائه.

من خلال هذا المطلب تم إبراز أهم العوامل التي أدت إلى تزايد الحاجة لمراجعة التقارير المالية من قبل شخص حيادي ومستقل عن المؤسسة، على قدر من الخبرة والكفاءة التي تسمح له باكتشاف الغش والأخطاء التي يمكن أن تضمنها هذه التقارير المالية، وتقديم معلومات مالية تتسم بالمصداقية والشفافية والإفصاح لمنع أي تضارب للمصالح قد يحدث بين مختلف الأطراف سواء داخلية أو خارجية.[47]

[47]أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية ، مصر، 2007 ،ص 02.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن محافظ الحسابات هدفه الأساسي لتحقيق من صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية الموجودة في القوائم المالية، من أجل إعداد تقرير واضح فيه رأيه الفني والمحايد حول سلامة القوائم المالية بإعطاء رأي فني محايد بشأن صحة ودقة ومصداقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتعتبر الإدارة مسؤولة عن القوائم المالية وذلك لمساعدة في اتخاذ القرارات.

وبالتالي يكون محافظ الحسابات قام بخدمة جهات عديدة التي تعتمد في اتخاذ قراراتها على محتوى البيانات المالية للمؤسسة نتيجة قيامه بفحص شامل لقوائمه.

الفصل الثالث

دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات

تمهيد

تعتبر الدراسة الميدانية اسقاطا لما جاء في الجانب النظري لمحافظ الحسابات فقمنا بإجراء دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات، من خلال إجراء تربص عند مكتب محافظ الحسابات من أجل معرفة أهم الإجراءات والخطوات التي يتبعها في عملية تدقيق الحسابات وفحص القوائم المالية من خلال تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية أو الالتزام بمتطلبات الإفصاح، وله تأثير إيجابي وفعال في تحقيق جودة القوائم المالية بمفهومها الشامل، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات؛

المبحث الثاني: إعداد تقرير محافظ الحسابات.

المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات

المطلب الأول تعريف مكتب محافظ الحسابات

"محمد تكارلي" محافظ حسابات ومحاسب معتمد وفقا للاعتماد الصادر من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظ الحسابات والمحاسبية المعتمدين بالجزائر، ويقوم محافظ بتأدية اليمين في المحكمة المختصة، بدأ العمل سنة 2010 واعتمد كخبير قضائي سنة 2017.

كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصفة قانونية من خلال اصدار رئيس مفتشية الضرائب للولاية، ويقوم محافظ الحسابات بإيداع الملف المتكون من هذه الوثائق لدى الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات بالجزائر ويقوم بتسديد مبلغ الاشتراك ولدى الغرفة، وبهذا يصبح مسجلا في جدول الغرفة الوطنية.

ويتميز عمله بكثير من الالتزام والانضباط والجدية في الخدمات التي يقدمها والخدمات التي قدمها لزبائنه.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

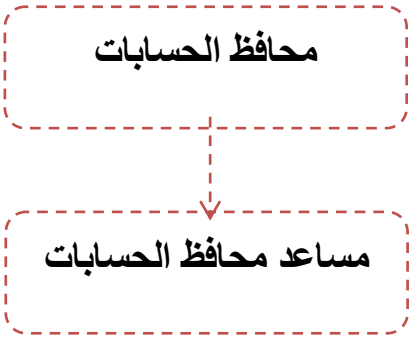

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات

المطلب الأول: الخدمات التي يقدمها المكتب

1-مسك المحاسبة والمتابعة الجبائية والمحاسبة للأشخاص الطبيعيين، كالمحامي والصيدلي والأشخاص المعنويين كالمؤسسات والتصريحات الجبائية الشهرية واعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل العمال الدورية لزبائنه؛

2-الارشادات والاستشارات الجبائية والقانونية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان؛
3-دقيق الحسابات: يقوم بالمصادقة على حساب المؤسسات سواء كانت مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة مساهمة أوجمعيات ثقافية اجتماعية أو مهرجان؛

4-يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادة على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات بالإضافة إلى خدمات التصفية لمؤسسات التي أنها نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى كالإفلاس مثلا.

المطلب الثاني: إعداد تقرير مكتب محافظ الحسابات

بالموضوع: التقرير المرحلي للسنة المالية 2019

تنفيذا لمهمة المدققين القانونيين لهذه السنة المالية 2019 يشرفني أن أرسل إليكم تقريري المرحلي المغلق بتاريخ 2019/09/30.

سأظل تحت تصرفك الكامل لتزويدك بأي معلومات ترغب في طلبها مني بشأن محتوى هذا التقرير.

أود أن أعبر عن شكري لموظفي الشركة على روح التعاون التي أظهروها خلال مداخلتي القصيرة.

أرجو أن تتقبلوا ، السيد المدير العام ، التعبير عن خالص تحياتي.

المدقق القانوني

بالموضوع: تقرير عن الرقابة الداخلية ومحاسبة المعاملات

كجزء من مهمتي كمدقق حسابات لشركتك - XXXX للسنة المالية 2019 ، قمت بمراجعة التوصيات الواردة في تقارير المدقق السابق بالإضافة إلى القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة ، للتأكد من أنها اتخذت بشكل صحيح. العناية وكذلك ميزان المراجعة للحسابات اعتبارًا من 2019/09/30.

سيتم استخدام تقييم الرقابة الداخلية لتحديد طبيعة ومدى وجدول أعمال التدقيق في نهاية السنة المالية الحالية.

خلال فترة مداخلتي - في شهري نوفمبر وديسمبر ؛ اهتم عملي المؤقت للسنة المالية 2019 بشكل أساسي بالنقاط التالية:

- تطبيق قرارات مجلس الإدارة
- تطبيق قرارات الجمعيات العامة العادية وغير العادية التي عقدت خلال السنة المالية 2019
- جرد الأسهم والاستثمارات
- دراسة تعديل عقد المسؤول التنفيذي الرئيسي
- الحصول على المجاميع المالية الرئيسية وتحليلها
- الوضع المالي اعتباراً من 2019/09/30

يتم عرض نتائج عملي في هذا التقرير في شكل تعليقات واستنتاجات وتوصيات.

قرارات مجلس الإدارة

أشرت إلى أنه في تاريخ هذا التقرير ، اجتمع مجلس إدارة الشركة (CA) لمدة أربع (04) جلسات خلال الفترة (من يناير إلى نوفمبر 2019).

جلسة 06 يناير 2019

القرار الأول: تغيير وضع العضو المنتدب في هذه الحالة السيد بوزيان بنشور إلى منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب؛

القرار الثاني:مواءمة المكافآت مع الوضع التنفيذي الجديد؛

القرار الثالث: إنشاء تعديل عقد العمل بتاريخ 01/12/2013؛

اجتماع 10 فبراير 2019

القرار الأول: استبدال السيد عزوز محمد إلياس، رئيس مجلس الإدارة من قبل بوزيان بن عاشور كرئيس تنفيذي بموجب القرار رقم 1 بتاريخ 2019/01/06؛

القرار الثاني:المصادقة على المخصصات المتنوعة ليتم الاعتراف بها للسنة المالية 2018؛

القرار الثالث: اعتماد البيانات المالية للسنة المالية 2018 من قبل مجلس الإدارة؛

القرار الرابع: البيع المقترح للمعدات المعدلة؛

القرار الخامس: اقتراح بإلغاء جزء من الذمم المدينة التجارية التي أصبحت غير قابلة للاسترداد.

اجتماع 18 فبراير 2019

القرار الأول: تأكيد بيع المعدات المجددة بعد تقرير خاص من المدقق؛

القرار الثاني:شطب الديون بعد تقرير خاص من مراقب الحسابات؛

القرار الثالث: دعوة AGEX.

جلسة 07 يوليو 2019

القرار الأول: الموافقة على التقرير الخاص الذي أعده المدقق الداخلي لعقد AGEX بشأن استمرارية نشاط الشركة؛

القرار الثاني: دعوة AGEX لاتخاذ قرار بشأن استمرارية نشاط الشركة؛

ب) انعقاد الجمعية العامة العادية بتاريخ 2019/09/06:

القرار الأول: الموافقة على القوائم المالية السنوية للسنة المالية 2018؛

القرار الثاني: تخصيص نتيجة السنة المالية لحساب "الأرباح المحتجزة"؛

القرار الثالث: إبراء الذمة للمسؤولين؛

القرار الرابع: الاتفاقيات المنظمة؛

القرار الخامس: جزء متغير من المسؤول التنفيذي الرئيسي؛

القرار السادس: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة؛

القرارالسابع: مكافأة المدقق القانوني؛

القرار الثامن: استمرارية الأعمال؛

القرار التاسع: إدارة الأعمال وتحسينها؛

القرار العاشر: الإعلانات القانونية والتنظيمية.

ج) انعقاد الجمعية العامة غير العادية (AGEX) بتاريخ 2019/09/16:

قرار رقم 1: استمرارية العمل: الموافقة على خطة الاسترداد المقترحة من الشركة؛

قرار رقم 2:الإجراءات القانونية والتنظيمية؛

الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بالأبواب (أ ، ب ، ج):

1- قرارات المجلس

- جميع القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة والواردة في محضر 2019/01/09، في رأيي، لم تتم الموافقة عليها حتى الآن من قبل السلطة الرقابية.
- لم يتم المزاد على المعدات التي تم التخلص منها المنصوص عليها في القرار رقم 4 لمحضر 2019/10/02 ، إلا أن الشركة باشرت بيع سيارة خدمة غير مدرجة في حالة الإصلاحات الخاضعة لقرار. مجلس الإدارة.
- القرار رقم 01 لمحضر 2019/07/07 غير مطابق، ولا ينبغي أن يكون التقرير الخاص لمراجع الحسابات قد اتخذ كمرجع ومبرر. كان على مجلس الإدارة الاعتماد على التقرير النهائي لمدقق الحسابات عن السنة المالية 2018.

2-قرارات AGO و AGEX

تم تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة العادية المنعقدة في 09 يونيو 2019 بشأن البيانات المالية للشركة للسنة المالية 2018 ، باستثناء القرار رقم 9 المتعلق بإدارة الشركة وتحسين أدائها. لا يمكنني التعبير عن رأي في هذا التقرير لأنه يتطلب تقييماً معمقاً. فيما يتعلق بأجكس 2019/09/16 ، ليس لدي ملاحظات معينة.

د)أخذ جرد الأسهم والاستثمارات

في تاريخ هذا التقرير المرحلي ، كانت عملية الجرد المادي للمخزونات والاستثمارات للسنة المالية الحالية في مرحلة الإعداد. تم تحديد موعد مراجعته كجزء من العمل النهائي لمهمة التدقيق القانوني الخاصة بي ، والتي ستبدأ بعد نهاية السنة المالية مباشرة.

بالنسبة للمعدات المقترحة للإصلاح، والتي تلقيت منها نسخة من قائمة المعدات المراد إصلاحها، والتي أصدرت بشأنها تقريراً خاصاً، أشير إلى أن المزاد لم يجر هذه الأيام.

ه)دراسة مصادقة الرئيس التنفيذي

بالنظر إلى التعديل الهام بتاريخ 2019/01/06 على عقد المدير التنفيذي المؤسس بتاريخ 2013/12/1 ، فقد قررت إبلاغ السلطة الإشرافية بالأثر المالي للزيادة في راتب المدير العام متبوعة بملاحظاتي. والتوصيات.

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن دراستي تستند إلى تطبيق الأحكام القانونية المنصوص عليها في القانون 90-11 المؤرخ في 1990/04/21 المتعلق بعلاقات العمل والمرسوم التنفيذي 90-290 بتاريخ 1990/09/29.

وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم 90-290 المتعلق بالنظام المحدد لعلاقات العمل للمديرين التنفيذيين للمؤسسات الاقتصادية العامة (EPE) ، مرتبط مباشرة بالقانون 90-11 كما هو محدد في المادة 04 منه.

المبدأ الأساسي لعلاقة العمل المرتبطة بالنظام المحدد لكبار المسؤولين التنفيذيين هو تفويض السلطة ، وهو ثلاثة في العدد.

- تفويض الصلاحيات الأول: تتولى الجمعية العمومية السلطة لمجلس الإدارة؛
- تفويض السلطة الثاني: يعهد مجلس الإدارة بإدارة الشركة إلى العضو المنتدب؛
- تفويض السلطة الثالث: يعهد العضو المنتدب ببعض صلاحياته إلى المديرين التنفيذيين (هذا ليس عامًا لجميع الشركات)

تتطلب هذه السلسلة المكونة لتفويض السلطة تجسيد مبدأ أساسي وهو "التفاوض".

وفقًا للمرسوم 90-290 ، يظل التفاوض هو العنصر المحوري لعلاقة العمل ولحظة مميزة في العلاقة التعاقدية بين المسؤول التنفيذي الأول ومجلس الإدارة ، والتي تتعلق بالنقاط الأساسية التالية:

- الالتزامات المتبادلة

-القوى

-تعويض،

ومع ذلك، لكي يدخل العقد حيز التنفيذ، يجب أن تتم الموافقة عليه (الموافقة) من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

بالإشارة إلى ما تقدم، فإنني أعتبر تعديل 2019/01/06 لعقد كبار المسؤولين التنفيذيين غير متوافق مع الأحكام التنظيمية المنصوص عليها في النصوص السارية للأسباب التالية:

1. قرر أعضاء مجلس الإدارة بالإجماع التوافق مع عقد المدير التنفيذي لصحيفة "إن نصر" بدلاً من التفاوض الحقيقي على الأهداف المراد تحقيقها.
2. كان تطبيق التعديل فوريًا دون موافقة مسبقة من السلطة الإشرافية.

أعطي أدناه المبلغ الصافي للدفعات الزائدة من قبل المدير الرئيسي لل EPE الجمهورية بموجب تطبيق تعديل 2019/01/06 أي 843،265.50 ديناراً أردنيًا (ثمانمائة وثلاثة وأربعون ألفًا ومائتان وخمسة وستون دينارًا).

المستندات الداعمة المرفقة هي:

- نسخة من تعديل 2019/01/06؛
- بيان مكافآت عام 2018؛
- بيان مكافآت عام 2019؛
- حساب الدفعة الزائدة.

(e

الجدول رقم(02): مجاميع الإدارة المالية الرئيسية اعتبارًا من 2019/09/30

المجاميع الرئيسية	ف2017/30/09	2018/30/09	2019/30/09
طباعة تشغيل في نسخ	1160175	1،067،228	912000
حجم الأعمال	75،862،180	90574742	100467877
قيمة مضافة	46،670،616	65698322	80904953
الفائض الإجمالي	-55191518	-30،981،650	-13619796
إجمالي الذمم المدينة	98421154	101452124	97330125
استعادة	95924409	86124856	109،789،452
الديون	92515169	150223144	195466117
الرصيد النقدي	11،346،052	3،525301	16،572،030
صافي الدخل للفترة	**-68،940،525**	**-36951.686**	**-16441128**

المصدر: الوثائق المقدمة من مكتب محافظ الحسابات

تم الحصول على هذه المجاميع من البيانات المالية المتاحة لي اعتبارًا من 2019/09/30 مقارنة بتلك التي تم إنتاجها في عامي 2017 و 2018 لنفس الفترة

الجدول رقم(03): الوضع المالي اعتباراً من 2019/09/30

التوفر اعتبارًا من 2019/01/01	28،650،522.20
الإيرادات من المبيعات و ANEP	109،340،705.48
الإيرادات الإجمالية اعتبارًا من 2019/09/30	**137991227.68**
مشتريات الممتلكات والمنشآت والمعدات	-561،081.80
مشتريات المواد والمستلزمات	-1،178،548.11
تسويات الأجور	-65417110.07
لوائح WRI	9434713.05
تأمينات متنوعة	-520،589.81
لائحة الرسوم	-617836.00
خدمات متنوعة	-4،288،827.40
لوائح CNAS	-27748695.40
مصاريف تشغيلية أخرى	-3،087،297.91
اللوائح الضريبية	-564497.49 8
التوفر في 2019/09/30	**16،572،030.64**

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف مكتب محافظ الحسابات

تظهر قراءة هذه المبالغ بوضوح أن الشركة في موقف صعب لضمان توازنها.

- انخفاض عدد الصحف المتداولة؛
- يتم تعويض حجم الأعمال مع ANEP بنسبة 98٪؛
- يمثل بيع الصحيفة أكثر بقليل من 1٪ من حجم التداول؛
- تكاليف الموظفين أعلى من معدل الدوران؛
- زيادة الديون بما في ذلك ديون طباعة الجريدة؛
- نتيجة الخسارة للسنة الرابعة على التوالي؛

حتى تاريخ هذا التقرير، لا تزال البيانات المالية تظهر نتيجة عجز ووضع مالي غير موات، في مواجهة هذه الملاحظة، يظل تطبيق خطة الاسترداد المقدمة في AGEX في 2019/09/16 هو السبيل الوحيد للأمل في إعادة تشكيل أرصدة مالية مرغوبة.

خلاصة الفصل الثالث:

تهدف دراستنا إلى اظهار خطوات محافظ الحسابات ودوره في تحقيق مصداقية القوائم المالية، وذلك من خلال المهام الموكلة إليها، التي تنشرها المؤسسات أيضا من خلال تقريره، الذي يثبت صحة ومصداقية القوائم المالية ومدى الشفافية في التعبير عن وضعية المؤسسة.

وفي الأخير نستخلص من خلال بحثنا أن لمحافظ الحسابات دور جوهري في تعزيز وجودة التحقيق في مصداقية القوائم المالية والكشوفات المالية واكتشاف الخلل والتجاوزات أثناء مراقبة الحسابات للمحافظة على استمراريتها، في ظل التقييد بمعايير التدقيق المدمجة والمتفق عليها لتعطي بذلك صورة حقيقية للوضع المالي والتخلص من الإشكالية المالية للمؤسسة.

إن محافظ الحسابات أهمية بالغة في إضفاء الموثوقية والمصداقية للمعلومات الملية في القوائم المالية، وذاك من خلال الإدلاء بحكم انتظام وصدق وصحة الحسابات السنوية، وإعطاء الصورة الوفية للحالة المالية للمؤسسة.

حيث ألزم المشرع الجزائري المؤسسات الاقتصادية على تعيين وتفويض محافظ الحسابات كعامل أساسي لإثبات نزاهة حساباتها وشرعيتها وصدقها وفق معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر، كل هذا أوضحه المشرع الجزائري من خلال سن ترسانة من القوانين تضبط وتنظم هذه المهنة، كما وضع بين يديه حقوقا حتى يتسنى له القيام بجميع مهامه على أحسن وجه بكل حيادية واستقلالية، كما حمله مسؤوليات تقع على عاتقه باختلاف الخطأ المرتكب وهذا ما أكده القانون10-01 المنظم للمهنة.

وعليه فقد لخصت دراسة هذا الموضوع إلى عدة نتائج وتوصيات وكذا الاقتراحات التي تبدو ضرورية.

1- نتائج الدراسة

- محافظ الحسابات شخص مهني مستقل يقوم بعملية المراجعة للمنشآت بصفة منتظمة من أجل إضفاء الموضوعية والمصداقية والشفافية على البيانات والمعلومات المالية المقدمة؛
- تعبير القوائم المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ودورها في تزويد الأطراف المستخدمة لها بمعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- المصادقة على شرعية وموثوقية القوائم المالية من قبل محافظ الحسابات يزيد من ثقة المستخدمين والمستثمرين؛
- الخطوات التي يتبعها محافظ الحسابات أثناء قيامه بعملية التدقيق هي مجموعة من إجراءات تمهيدية تتمثل في المعرفة العامة للمؤسسة قصد تكوين فكرة عنها، ثم نظام مراقبتها الداخلي وهو أهم مصدر في الحكم على صدق وصحة العمليات المالية، وأخيرا إعداد التقرير النهائي الذي يبين الوضعية المالية للمؤسسة.
- ضرورة وجود التدقيق في المؤسسة مهما كان نوع نشاطها وبالتالي فالتدقيق يعتبر جوهر أساسي؛
- يعتبر استقلال محافظ الحسابات بمثابة العمود الفقري للمراجعة القانونية، باعتباره أهم العوامل المساعدة للوصول إلى رأي فني محايد حول مصداقية القوائم والتقارير المالية؛
- ترتكز جودة المعلومات المالية على درجة اكتشاف محافظ الحسابات للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها؛
- يقوم محافظ الحسابات بمهنته وفق ما تتطلبه معايير المراجعة المتعارف عليها.

2- التوصيات:

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح جملة من التوصيات، والتي نهدف من خلالها إلى ضرورة تدعيم أعمال محافظي الحسابات وهذا يصب في الهدف النهائي وهو الحصول على

معلومات ذات مصداقية وتعرب عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ويمكن إيجاز هذه التوصيات من خلال العناصر التالية:

- لضمان جودة أكبر للمراجعة يستلزم وضع قوانين وضوابط مهنية لضمان السير الحسن للمهنة؛
- زيادة دقة تنظيم المهنة بتحديد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم.
- التحديد الواضح للدور الذي تقوم به المنظمات المهنية في تدعيم استقلال محافظي الحسابات؛
- وضع الإجراءات اللازمة بهدف تفادي تأثير أداء الخدمات غير المراجعة على استقلال محافظي الحسابات؛
- على المنظمات المهنية متابعة تطوير أداء محافظي الحسابات والممارسين للمهنة واطلاعهم على كل جديد بخصوص مهنة المراجعة، وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية وبمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، والزام المراجع الخارجي باتباع نظام خاص برقابة جودة الأعمال، مع فرض عقوبات قانونية في حال مخالفة المراجعين الخارجيين لمعياري الجودة المفروضة؛
- ضرورة الالتزام من قبل محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني وآداب وسلوكيات المهنة، لتكون أساسا يتم الاسترشاد به عند إتمام عملية المراجعة مما يؤثر على جودة المعلومة المحاسبية؛
- ضرورة تدعيم استقلالية محافظي الحسابات لتعزيز الثقة والمصداقية في القوائم المالية للمراجعة، وذلك من قبل المنظمات المهنية والهيئات المشرفة على المراجعة؛
- العمل على ارسال لجان تكلف بمراجعة عمليات مراجعة الحسابات كما هو حاصل في عديد الدول، للوقوف على استقلالية المراجع وتقييم العمل المقدم منه، ما يضع المراجع أمام مسؤولية أكبر لدى أدائه لمهامه.
-

3- آفاق الدراسة

حاولت هذه الدراسة معالجة موضوع محافظ الحسابات ودوره في المراجعة للمؤسسة الاقتصادية، وبعد دراستنا للموضوع بشقيه النظري والتطبيقي فإنه يمكن القول بأنه مجال واسع للبحث في بعض المجالات المتعلقة به، وعليه يمكن أن تكون الدراسات المستقبلية ما يلي:

- الواقع المستقبلي لمهنة محافظ الحسابات في ظل اقتصاد العولمة؛
- أثر نزاهة محافظ الحسابات في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر على جودة عمل محافظ الحسابات.

قائمة المراجع :

1. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبية المالية، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004.
2. أقاسم عمر، التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2016،
3. أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
4. خالد العرضات وجمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء للنشر والشعار،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
5. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية-أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2002.
6. عبد الفتاح الصحن محمد ودرويش محمود الناجي، أصول المراجعة، دار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
7. عبد الفتاح صحن، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
8. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص5.
9. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وسمير كمال محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2002.
10. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007.
11. الجريدة الرسمية الجزائرية الديموقراطية، العدد19، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الذي يحدد القواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها صادرة بتاريخ 25 مارس2009
12. صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وآثاره على مهنة التدقيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
13. عبدون زهيرة، دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018.
14. محمد الهادي ضيف الله، دور المعلمات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2009.
15. باعضي عبد القادر، العبادي أحمد، تطورات مهنة محافظ الحسابات في الجزائر وفقا للتشريعات المتعلقة بالمهنة وأثرها على جودة المراجعة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020-2021.
16. سفاحلو رشيدة، أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ظل تبنه للمعايير الدولية للمحاسبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة شلف، 2016-2017.
17. شدري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، 2014.

18. عجيلة حنان، فعالية نظام المعلوماتي المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلوماتية ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
19. نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت السلسة الخامسة، العدد 9، أبريل 2013، ص2، مشورة على الموقع الالكترونيwww.kibsedukw/uplood
20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، الصادرة في 11جويلية 2010، ص10.

21. زاوي أمال، مطبوعة في المراجعة المالية والمحاسبية، محاضرات وتطبيقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2021-2022.
22. عبد العالي محمودي، دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقي الوطني حول حوكمة البنوك كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بتاريخ 07/06ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
23. فيروز معمري، وسام بلعيدوني، مسؤولية محافظ الحسابات، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021-2022.ذذذذذ
24. مسيلي سمية، فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية، دراسة ميدانية لينة من مكاتب محافظي الحسابات لولاتي المسيلة وبرج بوعريريج.
25. يحي سعيدي، عبد الباسط مداح، مقالة حول محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، دراسة ميدانية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، العدد 10، الجزء03، 2017.
26. عبد العالي محمودي، دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة البنوك كآلية للحد من الفساد الإداري بتاريخ 06-07 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
27. طواهر محمد التهامي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
28. أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الاسكندرية، 2008.
29. سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم الافصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة عينة من المؤسسات-، أطروحة دوكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال اتباع مجموعة من الطرق لتوضيح العلاقة بين محافظ الحسابات وتدقيق حسابات المؤسسات واظهار مدى قدرته على تدقيق حسابات المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.
وانطلاقا من الإشكالية صغنا مجموعة من الفرضيات والتي تم مناقشتها وتحليلها من خلال الجانب النظري الذي استخدمنا فيه المنهج الوصفي والتاريخي، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة الحالة من خلال المقابلة الشخصية والتقرير الوصفي ، وبعد تحليل ومناقشة الفرضيات توصلنا إلى أهم النتائج وهي كالتالي:

- يقوم محافظ الحسابات باكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة؛
- إن تدقيق الحسابات ضروري لجميع المؤسسات للتأكد من السير الحسن للعمل.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، تدقيق الحسابات.

Summary :

This study aims to identify the role of'the account holders in auditing the accounts of the economic institutions, by following a set of methods to clarify the relationship between the account holders and auditing the accounts of the institutions and to show the extent of his ability to audit the accounts of the economic institution under study .

Based on the problem, we formulated a set of hypotheses, which were discussed and analyzed through the theoretical side, in which we used the descriptive and historical approach. As for the practical side, we relied on the case study approach through the personal interview and the descriptive report. After analyzing and discussing the hypotheses, we reached the most important :results, which are as follows

- The account manager discovers the strengths and weaknesses of the organization .
- Auditing is necessary for all institutions to ensure the proper functioning of work .

Keywords : accounts portfolios , auditing .